عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

التنمية والاقتصاد

تنمية سبل العيش
في المناطق السورية المحررة:
دراسة تحليلية

الباحث: محمد العبد الله

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 24 كانون الأول/ ديسمبر 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

ملخص تنفيذي 2

مقدمة 3

تأمين سبل العيش ضرورة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي 4

سوق العمل في المناطق المحررة: تعمق التشوهات وضرورة المعالجة 5

مصادر سبل العيش في المناطق المحررة 7

الفاعلون الرئيسيون في تنمية سبل العيش وتحديات النجاح 10

1. منظمات الإغاثة والتنمية المحلية 10

2. منظمات الإغاثة والتنمية الدولية 13

3. المجالس المحلية 20

استراتيجيات تنمية سبل العيش في المناطق المحررة 21

خاتمة 30

ملخص تنفيذي

مع اقتراب الثورة السورية من نهاية عامها الخامس لا زالت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم بشكل واضح في عموم المناطق المحررة، نتيجة للآثار الكارثية التي خلفها انهيار القطاعات الاقتصادية والتي يأتي في مقدمتها التناقص المستمر في الموارد وأساسيات الحياة وفقدان الكثير من السكان لسبل عيشهم ومصادر رزقهم، مما أسهم في الارتفاع الكبير لمعدلات الفقر والبطالة وتزايد الاعتماد على المساعدات الإغاثية المقدمة من المنظمات الإغاثية المحلية والدولية.

انطلاقاً من ذلك يتمحور الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تناول الواقع الحالي لسبل العيش في المناطق المحررة، من خلال التركيز على تحليل دور هذه السبل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والوقوف على واقع سوق العمل في هذه المناطق، إلى جانب التعرف على مصادر سبل العيش المتاحة للسكان. وتشخيص دور الفاعلين الرئيسيين في تنمية وإنعاش هذه السبل من خلال التعرف على أنشطتهم وخططهم المستقبلية في قطاع سبل العيش والإنعاش المبكر.

وتتوصل الدراسة إلى ضرورة تبني نهج جديد لتعزيز قدرة السكان في المناطق المحررة على الصمود الاقتصادي واستيعاب الصدمات الحالية والمستقبلية والتكيف معها والتعافي من آثارها على نحو متدرج في ضوء الواقع المعيشي الصعب الذي يكابدونه. ويعتمد هذا النهج بشكل أساس على بناء استراتيجية لتنمية سبل العيش من خلال مجموعة من برامج عمل ومشاريع يسهم بها جميع الفاعلين الأساسيين في قطاع سبل العيش والإنعاش المبكر تهدف بشكل أساس إلى القضاء على مواطن الضعف الاقتصادي لدى السكان في الأجل القصير من خلال توليد فرص العمل وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات ووقف استنزاف أصولهم ومدخراتهم والتقليل من الاعتماد على المساعدات المادية والإغاثية. وتدعيم قدرتهم على امتصاص الصدمات الناجمة عن تدهور سبل العيش وفقدانها في الأجل الطويل، وضمان تحقيق التنمية المستدامة مستقبلاً في هذه المناطق بعد توقف الحرب.

مقدمة

تسببت الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها سورية على مدار الأعوام الخمسة الماضية بنزوح وتشرد الملايين من السكان داخل وخارج البلد وأحدثت نتائج كارثية في مختلف القطاعات، وأدّت إلى فقدان الكثير منهم لسبل عيشهم ومصادر رزقهم، مما زاد من نسبة البطالة وتفشي الفقر وأسهم بشكل كبير في زيادة الاعتماد على المساعدات التي تقدمها المنظمات الإغاثية [1]، والتي أصبحت تمثل أحد المصادر الأساسية لسبل العيش، في ظل غياب شبه كامل للمشاريع الإنتاجية والتنموية في مناطقهم. بحيث شكلت هذه المساعدات حالة من الاتكالية عند الكثير من متلقيها في الداخل، فيما خلّفت العديد من الآثار السلبية كالفراغ والبطالة ونشوء المشاكل الاجتماعية مع طول أمد الأزمة وتزايد تداعياتها السلبية [2].

كما أدّى التناقص المستمر في الموارد وأساسيات الحياة في الكثير من المناطق المحررة والمحاصرة إلى قيام السكان بالبحث عن طرق وبدائل جديدة لتأمين استمرارية عيشهم، مما دعا العديد من المنظمات الإغاثية والتنموية مؤخراً إلى طرح حلول للمشكلات الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها هذه المناطق، والعمل على تجسيدها على أرض الواقع بما أوتيت من إمكانات مادية وفنية.

وبالتالي فإن تطوير شكل المساعدات الإغاثية المقدمة وتخصيص قسم منها للقيام بمشاريع تنموية سيسهم في تأهيل وتدريب السكان على إيجاد مصادر دائمة للدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي بدلاً من إبقائهم عالة على هذه المنظمات، مع ضرورة العمل على مواجهة المشكلات المتعلقة بهذه المشاريع مثل التمويل وكفاءة القائمين عليها والقدرة على تحقيق الأهداف وضمان الاستدامة. وهو ما يمثل تحدياً أساسياً للقائمين عليها في مدى القدرة على الاستمرار وتلبية الاحتياجات المجتمعية المتزايدة [3].

تأتي هذه الدراسة لتضع بدايةً، توصيفاً لسبل العيش في المناطق المحررة، ومن ثم تنتقل لتشخيص دور الفاعلين الرئيسين في إنعاش وتطوير هذه السبل، وتقدم أخيراً استراتيجية لتنميتها بعد القيام بتحليلها وفهم طبيعتها وتلمس أدوار ذوي المصلحة في تنفيذ هذه الاستراتيجية التي تتركز أهدافها بشكل أساس في تمكين فئات المجتمع من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مناطق سكنهم في الوقت الحاضر، والعمل على توليد فرص العمل وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات ووقف استنزاف أصولهم ومدخراتهم والتقليل من الاعتماد على المساعدات المادية والإغاثية، وأخيراً ضمان تحقيق التنمية المستدامة مستقبلاً في هذه المناطق بعد توقف الحرب.

---

[1] تركزت غالبية هذه المساعدات على السلل الغذائية وبعض المساعدات الطبية. وربما يكون ذلك مبرراً مع فقدان الناس لمصادر دخلهم وضياع مدخراتهم وعدم توفر مقومات الحياة الأساسية لدى معظمهم. مع التزايد المضطرد في عدد الأفراد النازحين داخلياً الذين بلغ عددهم حتى نهاية شهر 9 لعام 2015 (13) مليون شخص وفقاً لبيانات الأمم المتحدة.

[2] حلمي، محمد حسام، **بين الإغاثة والتنمية**، جريدة عنب بلدي، العدد 121، الأحد 2014/6/15.

[3] على الرغم من وجود بعض المبادرات والمشاريع ذات الطابع التنموي في بعض المناطق المحررة، إلا أن العديد منها لم يحقق الأهداف المرجوة منها بسبب هذه المشكلات وغيرها من العوامل ذات الصلة.

تأمين سبل العيش ضرورة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

أدّت خسارة سبل كسب العيش ومصادر الرزق لدى شرائح واسعة من المجتمع في عموم المناطق المحررة والازدياد الحاد في أعداد النازحين الذين فقدوا ممتلكاتهم وأصولهم الإنتاجية، والأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية في عموم هذه المناطق، إلى الارتفاع الحاد في معدلات البطالة وتفاقم انتشار الفقر [4]. فوفقاً لبعض الإحصاءات فإنه مع نهاية عام 2014 كان 82.5% من السوريين يعيشون في حالة من الفقر ويعانون من حرمان متعدد الأبعاد، أي أن كل 4 من 5 سوريين يعيشون في حالة من الفقر، بينما انحدر 64.7% من السكان إلى حالة الفقر الشديد وانتقلت نسبة 30% منهم إلى حالة الفقر المدقع [5]. حيث تسود هذه الحالة في غالبية المناطق المحررة والمحاصرة والتي تواجه فيها الشرائح الأفقر من السكان الجوع وسوء التغذية بل وحتى خطر المجاعة نتيجة لتنامي العنف وتصاعد حدته وسيادة اقتصادياته التي تتسم باتساع نطاق تدمير القطاع المنظم وتوسع القطاع غير المنظم وتلاشي الحدود بينهما، إلى جانب ازدهار التهريب والأنشطة غير المشروعة. مما أدى إلى انتشار أعمال ووسائل كسب جديدة لاستمرار تمويل الأطراف المتصارعة إلى جانب انتشار وسائل كسب جديدة لدى السكان لتلبية حاجاتهم الحياتية.

في ظل هذه الظروف الأمنية غير المواتية لتحقيق التنمية وما أحدثته من اختلالات وإشكالات جوهرية في نسق الحياة الاقتصادية في غالبية المناطق المحررة، تبرز جملة من التحديات المرتبطة بالحفاظ على المكونات الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان ضمن هذه المناطق، ويأتي في طليعتها قطّاع سبل العيش والإنعاش المبكر الذي يصنفه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA وفقاً لبياناته في عام 2014 من بين القطاعات ذات الأولوية القصوى لتلقي المساعدات في سورية [6]. حيث يقدر عدد من هم بحاجة إلى دعم سبل العيش بـ 12.2 مليون شخص، ويقدر حجم الدعم المطلوب لهذا القطاع بـ 102 مليون دولار أمريكي في عام 2015[7].

تشكل سبل العيش [8] خط الدفاع الأول الذي يحتمي به الأفراد في ظل النزاعات الداخلية، حيث لا تقتصر التكلفة التي يتكبدها المجتمع جراء هذه النزاعات على الأرواح والممتلكات فقط، وإنما تهدد على نحو كبير سبل كسب العيش ومستقبل الناجين، وما يستتبعه ذلك من التزايد في مواطن الضعف الاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من الأسر في الأجل القصير، إلى جانب انخفاض قدرتهم على مواجهة الصدمات في المستقبل. وفي حال تحققت الاستدامة لسبل كسب العيش فستتمكن الفئات الهشة من المجتمع من مواجهة هذه الصدمات والانتعاش من آثارها على نحو أفضل، وكذلك الحال بالنسبة للحفاظ على قدراتها وأصولها وتعزيزها، وتحقيق الرواج والانتعاش محلياً لسبل كسب عيش

---

[4] يختلف معدل الفقر الإجمالي بين المحافظات بشكل ملحوظ، حيث أن المحافظات الأكثر معاناة من الفقر تاريخياً هي التي كانت ذات معدلات مرتفعة وعانت بشكل كبير من الأزمة الحالية. وقد سجلت إدلب أعلى معدل للفقر وصل إلى 82% كما تعاني محافظات دير الزور وريف دمشق والرقة من معدلات فقر مرتفعة. وبشكل عام ارتفع معدل الفقر بشكل كبير في جميع المحافظات باستثناء تلك الخاضعة لسيطرة النظام.

[5] يشير الفقر المدقع إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من الغذاء الأساسي للبقاء على قيد الحياة:
سورية: الاغتراب والعنف، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال عام 2014، المركز السوري لبحوث السياسات، آذار 2015.

[6] **Humanitarian Needs Overview**, Syrian Arab Republic, OCHA, November 2014.

[7] **Strategic response plan 2015: Syrian Arab Republic**, Humanitarian Country Team, UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, UN Country Team in Syria, December 2014.

[8] تعرف سبل العيش بأنها " القدرات والأصول والاستراتيجيات التي يستخدمها الناس لمقابلة احتياجاتهم الأساسية والبقاء على قيد الحياة ".

أخرى. وبالتالي فإن فهم سبل كسب الناس لرزقهم يعد نقطة انطلاق جيدة لتحديد الكيفية التي تتمكن بها الأسر والمجتمعات المحلية من تعظيم قدراتها والتحكم في مواطن ضعفها عند نشوب النزاعات. كما أن ذلك يساعد على تحديد مساهمة مختلف الأسر وأفراد المجتمعات المحلية في أنشطة كسب الرزق، بما في ذلك الفتيان والفتيات والرجال والنساء والمسنين.

فمع وقوع غالبية الأسر في المناطق المحررة في براثن الفقر والجوع، تنهار أنظمة سبل العيش، مما يتطلب العمل على حمايتها وإصلاحها وتعزيزها. وتبني نهج شامل ليس فقط لتحرير السكان المتضررين من الأزمة من الاعتماد على المساعدات، ولكن أيضاً لمنع تفاقم الجوع والفقر والحيلولة دون انتشارهما.

إذ تقتضي الضرورة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها هذه المناطق تصميم برامج تشغيل وتدريب وتأهيل معززة لسوق العمل تمتاز بالكفاية والتنوع لتلائم احتياجات الأفراد الباحثين عن العمل، وتكون قادرة على إحداث التأثير الملائم عبر تنفيذها بشكل فاعل عن طريق الجهات ذات الصلة وتوفير المستلزمات الضرورية لنجاح تطبيقها وتحقيق الاستدامة لسبل كسب العيش الناتجة عنها. ويمكن أن تشمل هذه البرامج العديد من المكونات مثل الزراعة والصناعة وتربية الحيوانات والأعمال التجارية الصغيرة وغيرها من المكونات الأخرى، عن طريق خلق فرص عمل جديدة ضمن هذه المكونات والعمل على استعادة سبل العيش المعطلة ضمنها عبر تقوية آليات التكيف وتدعيم قدرة الأفراد المتأثرين، وذلك من خلال التركيز على إحياء المهن والأعمال والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتركيز على استبدال الأصول الإنتاجية المتضررة، ودعم إحياء الأسواق وتقديم المنح الصغيرة لاستعادة القدرة الإنتاجية وتحفيز الاقتصاد المحلي عن طريق الشراء من السوق المحلية. إلى جانب العمل على تطوير آليات ووسائل تمّكن الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً وضعفاً من التحول من مستهلك إلى مساهم في عجلة التنمية من خلال تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات. حيث يبدو من الأهمية بمكان تبني نهج تعزيز القدرة على الصمود لتلبية الاحتياجات الفورية أثناء مساعدة السكان المتضررين فمثل هذا النهج، الذي يجمع بين جهود الإغاثة والتنمية، لا غنى عنه لتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بسبل المعيشة.

سوق العمل في المناطق المحررة: تعمق التشوهات وضرورة المعالجة

أعادت الحرب في سورية هيكلة سوق العمل، وباتت هذه السوق مرتبطة إلى حد كبير بالتطورات السياسية والعسكرية والتي أخذت تجسد امتداد الصراع على الصعيد الاقتصادي. وأفرزت انعكاسات سلبية كبيرة على حياة الأفراد نتيجة التدهور الكبير في مؤشرات سوق العمل. لا سيما أن أعداداً متزايدة من أفراد المجتمع فقدت سبل عيشها بعد دخولها في دوامة الصراع والانهيار الاقتصادي، بحيث أصبح اهتمامهم الرئيس منصباً على البحث عن عمل يقيهم شظف العيش بعد أن أصبح عبء تكاليف المعيشة ثقيلاً عليهم في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يكابدونها داخل مناطقهم.

مع توالي سنوات الصراع تزداد وتتعمق التشوهات الحاصلة في جميع المؤشرات المرتبطة بسوق العمل. فمثلاً تعتبر البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم السكان في المناطق المحررة باختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية، وتعد من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات المناطق المحررة بسبب آثارها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والعواقب السلبية المستقبلية لها، حيث تتفاقم هذه الظاهرة في عموم هذه المناطق وهناك تزايد مضطرد في عدد الأفراد الذين يفقدون مصادر عيشهم بسبب تدمير البنية التحتية اللازمة لاستمرار هذه المصادر المتركزة بشكل أساس في قطاعي الزراعة والصناعة، وبسبب النزوح الداخلي من منطقة لأخرى. وتقدر نسبة البطالة في سورية بـ 57.7% مع خسارة سوق العمل لـ 2.96 مليون فرصة عمل في نهاية عام 2014[9]. إلا أن هذه النسبة تجاوزت 70% في بعض المناطق [10]، وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدل الإعالة في غالبية المناطق السورية عما كان عليه قبل عام 2011[11]، فإن فقدان هذا العدد الهائل من فرص العمل سيترك أثراً فادحاً ومباشراً على معيشة أكثر من 13 مليون إنسان فقدوا مصدر دخلهم الرئيس. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الغالبية العظمى ممن تبقوا في سوق العمل يعانون من تراجع حاد في الأجور الحقيقية جراء تزايد الأسعار.

إن التراجع الحاد في فرص العمل المتاحة ضمن سوق العمل الرسمية أدّى إلى زيادة مستوى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وباتت الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة غير الماهرة، وهي السمة البارزة لهذه الأنشطة من خلال استيعابها لشريحة كبيرة من القوى العاملة داخل المناطق المحررة، مما أسهم بشكل كبير في تلاشي العمل المنتج وتبديد رأس المال البشري المؤهل وضعف إنتاجيته. إلى جانب بروز عدد من الظواهر الجديدة في سوق العمل، كظاهرة توجه نسبة كبيرة من الشباب نحو الانخراط في الأنشطة المرتبطة بالصراع والأعمال غير القانونية نتيجة ازدهار اقتصاديات الحرب والمغريات المرتبطة بها.

وكذلك يلحظ شيوع ظاهرة النساء المعيلات لأسرهن إما بسبب وفاة الزوج جراء الأعمال القتالية أو بسبب إصابته بعجز كلي أو جزئي. ورغم غياب الإحصائيات فمن المتوقع ارتفاع عدد هذه الأسر بشكل كبير في ظل استمرار العمل المسلح، وما سيفرضه ذلك من تحديات على الجهات الفاعلة في المناطق المحررة من ضرورة إيجاد فرص عمل مناسبة للنساء العاملات ليتمكن من خلالها من توليد دخل يغطي معيشتهن. إضافة إلى تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال الموجودة أصلاً وبنسب كبيرة، وظهور أنماط جديدة تعد من الأعمال الأكثر خطورة وخاصة ظاهرة تجنيد الأطفال في الأعمال القتالية، ويرجع هذا لأسباب عدة من أهمها ارتفاع معدلات الفقر وغياب المعيل والتسرب المدرسي وضعف إمكانيات الجهات الرسمية المختصة بمراقبة وضبط هذه الظاهرة. فوفقاً لإحصاءات المنظمة العالمية لحقوق الطفولة بلغ عدد الأطفال السوريين الذين تركوا مقاعد الدراسة واتجهوا إلى سوق العمل للإنفاق على أهلهم أكثر من مليون ونصف مليون طفل،

[9] **سورية: الاغتراب والعنف، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال عام 2014**، المركز السوري لبحوث السياسات، آذار 2015.

[10] Turkmani, Rim and others، **countering the logic of the war economy in Syria; evidence from three local areas**, London School of Economics and Political Science, 30 July 2015.

[11] حيث بلغ معدل الإعالة لعام 2010 ما نسبته 4.13 شخص لكل مشتغل، وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

وبينت المنظمة كذلك أن الكثير من الأطفال حملوا السلاح وشاركوا في القتال في الحرب الدائرة في بلادهم، محذرة أن أعداد هؤلاء في تزايد مستمر [12].

إن أحد الآثار الأكثر أهمية التي يخلفها الصراع المتواصل هو النزيف الكبير والمستمر للكفاءات العلمية والمهنية السورية عبر الهجرة الخارجية الشرعية وغير الشرعية، مما سيفقد قوة العمل مكوناً أساسياً ضرورياً في عملية إعادة الإعمار، هذا بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة للاجئين ممن هم في سن العمل لدى دول الجوار، وما سيترتب عليه من مشاكل ترتبط بعودتهم وتشغيلهم وإعادة دمجهم بعد انتهاء الحرب.

ووفقاً لما تقدم فإن واقع سوق العمل في المناطق المحررة يتطلب منهجية وسياسات وبرامج غير تقليدية تساعد على معالجة فعّالة لتشوهاته، ونتائج آثار الصراع. وعلى الرغم من كل التحديات التي ستواجه الجهات الفاعلة للتغلب على الأنشطة غير الرسمية، إلا أنها تعد ضرورة أساسية للانطلاق نحو معالجة هذه التشوهات عبر خلق شروط اجتماعية واقتصادية ومؤسسية جديدة تمنع الناس من الانخراط فيها، وتعيد إشراك الشباب وغيرهم في الأنشطة الاقتصادية المشروعة. ويعتبر توفير عدد كاف من فرص العمل الأساس الذي تقوم عليه التنمية والاندماج والتماسك الاجتماعي.

مصادر سبل العيش في المناطق المحررة

مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 60% منذ بدية الثورة، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 50% من السكان فقدوا مصادر دخلهم في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات[13]، وبات استخدام أكثر من وسيلة لكسب العيش لدى الأسر هو الشكل الأكثر شيوعاً في المناطق المحررة[14]، نتيجة للتغيرات الكبيرة في جودة الحياة وطرق كسب العيش، وبعد أن أصبح الدخل المتولد من العمل وحده غير كاف لتغطية نفقاتها في كثير من الحالات نتيجة للانخفاض الكبير في مستوياته إلى جانب ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الليرة السورية لمستويات قياسية بحيث بات السكان ينفقون أكثر مما يكسبون[15]. مما دفع الكثير من هذه الأسر إلى الاعتماد على مزيج من العمل والمساعدات الإنسانية [16] لمقابلة احتياجاتها. فيما اعتمد بعضها الآخر على إنفاق المدخرات وبيع الأصول والاقتراض من الأقارب والأصدقاء والحوالات من الخارج [17]، إلى جانب الانتشار الواسع للأعمال غير الرسمية وغير المشروعة مثل استخراج النفط وتهريب البضائع في بعض

---

[12] **Small hands heavy burden: how the Syria conflict is driving more children into the workforce**. save the children and unicef. July, 2015.

[13] **Impact of the conflict on Syrian economy and livelihood**, Syrian need analysis project, (Action Contre la Faim - ACF, Norwegian Refugee Council and Save the Children International), Geneva, Switzerland, July 2013.

[14] للتوسع أكثر حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى الدراسة التالية:

Understanding livelihoods in northern Syria: how people are coping with repeated shocks, constant change and an uncertain future, an assessment using a Household Economy Approach and hazard mapping to better understand livelihoods in northern Syria, save the children, January 2015.

[15] وفقاً لمنظمة الغذاء العالمية (FAO) تنفق الأسر المستضعفة معظم الدخل المتاح على الغذاء، مع انخفاض مستوى التغذية كماً ونوعاً: انظر في ذلك: **النهوض بسبل العيش القادرة على الصمود في الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق المتضررة من جراء الأزمة السورية**، الاستراتيجية وخطة العمل للإقليم الفرعي، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014، القاهرة.

[16] بينت إحدى المسوحات على مدينة حلب أن ما نسبته 22% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية كمصدر دخل رئيسي.

[17] تعد الحوالات من أكثر مصادر الدخل نمواً مع طول أمد الأزمة ونفاد مدخرات الكثير من الأسر، حيث تشير العديد من المصادر إلى قيام المغتربين السوريين بمساعدة ذويهم عبر إرسال المبالغ المالية الكبيرة لدعمهم، وذلك على الرغم من الانهيار الكبير في القطاع المصرفي والمالي والصعوبات التي شكلها هذا في تنفيذ الحوالات المالية.

المناطق[18]. ووفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA فإن نسبة الأفراد المنخرطين في نشاطات غير رسمية بلغت 80% في نهاية عام 2012 [19]. كذلك لوحظ انتشار بعض الأنشطة غير المقبولة اجتماعياً بهدف كسب العيش [20]، كما برزت ظاهرة التوظيف لدى منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية المنتشرة في غالبية المناطق المحررة [21] حيث أخذت هذه الوسائل تشكّل استراتيجيات المواجهة الأساسية لتأمين سبل العيش مع امتداد الفترة الزمنية للأزمة وانتشار الأعمال المسلحة في غالبية المناطق المحررة [22].

ونظراً للطبيعة الجغرافية للمناطق المحررة تعد الزراعة الوسيلة الأساسية لكسب العيش في غالبية هذه المناطق، وتلعب دوراً هاماً في ضمان الأمن الغذائي إضافة إلى توفير فرص عمل لعدد كبير من الأفراد [23]-[24]. ونتيجة للأزمة تأثّر قطاع الزراعة والإنتاج النباتي والحيواني كثيراً، فتراجعت مساهمته من الناتج المحلي إلى أقل من5 % في2013، فعلى صعيد المحاصيل الأساسية انخفضت نسبة المساحات المزروعة بالقمح 76% والشعير 83% في عام 2014. وأدّى الوضع الأمني المتدهور والصعوبات في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة ووقود وتحرير أسعارها وارتفاع تكاليف نقل المحاصيل إلى مناطق التسويق وغيرها من الصعوبات الأخرى إلى تقليص المساحات المزروعة وقلة العناية بالمحاصيل، وهو ما انعكس على مردودية وحدة المساحة، فانخفضت الريعية الاقتصادية للمحاصيل الزراعية بسبب ارتفاع التكاليف مع غياب التسعيرة المنصفة للمحاصيل، وتحول الكثير من الأراضي إلى مسرح للعمليات العسكرية، مما أجبر الكثير من المزارعين على هجرة أراضيهم وأدى إلى نقص القوة العاملة الزراعية في كثير من المناطق[25] .

---

[18] **Assessment of the Needs and Humanitarian Situation within Syria,** Thematic situation analysis report, June 2015, OCHA.

[19] **Impact of the conflict on Syrian economy and livelihood**, Syrian need analysis project, July 2013, Op. cit.

[20] تشير بعض التقارير إلى انتشار العديد من هذه الأنشطة داخل المناطق المحررة الأشد فقراً، وتعد من أكثر أنشطة سبل العيش صعوبة لمواجهة حالات الطوارئ مثل التوظيف الخطر أو إرسال الأطفال أو أعضاء من العائلة بقصد التسول. أو الانخراط في أعمال خطرة أو مهينة اجتماعياً كالدعارة والسرقة والخطف وتجارة السلاح وغيرها من الأنشطة الأخرى.

[21] Turkmani, Rim and others، op. cit.

[22] للتوسع أكثر حول هذا الموضوع أنظر:

Yazji, Jihad, **Syria's war economy, policy brief**, European council on foreign relations, April 2014.

[23] **وفقاً لبعض الإحصاءات شكلت الزراعة في سورية 27 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعمل في القطاع الزراعي نحو 20% من مجموع قوة العمل وبلغ عدد سكان المناطق الريفية كنسبة من إجمالي السكان 25% في عام 2012:**

تعزيز قدرة سبل العيش على مواجهة الطوارئ من أجل تحقيق الأمن الزراعي والغذائي والتغذوي في المناطق المتضررة جراء الأزمة السورية، الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين الفرعيتين، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014، القاهرة.

[24] **تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 80% من سكان المناطق الريفية مارس الزراعة لكسب رزقهم إما في مزارعهم الخاصة أو كعمالة مؤقتة:**

Impact of the conflict on Syrian economy and livelihood, Syrian need analysis project, July 2013. Op. cit.

[25] **Joint Rapid Food Security Needs assessment**, Syrian Arab republic report, FAO, WFP and ministry of agriculture and Agrarian Reform, June 2012.

إن الأهمية التي تحوزها الزراعة كأحد أهم سبل العيش المساعدة في تعزيز الصمود الاقتصادي للأسر التي تعيش في المناطق المحررة، يوجب على الفاعلين الأساسين العمل على دعم هذا القطاع من خلال إنعاش سبل العيش القائمة عليها عبر تقديم الدعم الطارئ لإنتاج المحاصيل، وتوفير البذور والأسمدة بالإضافة إلى صيانة أدوات الري، والمساعدة على تأمين المتطلبات اللازمة لتربية المواشي والدواجن. بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي والوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً من النازحين والأسر المستضيفة وأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين [26].

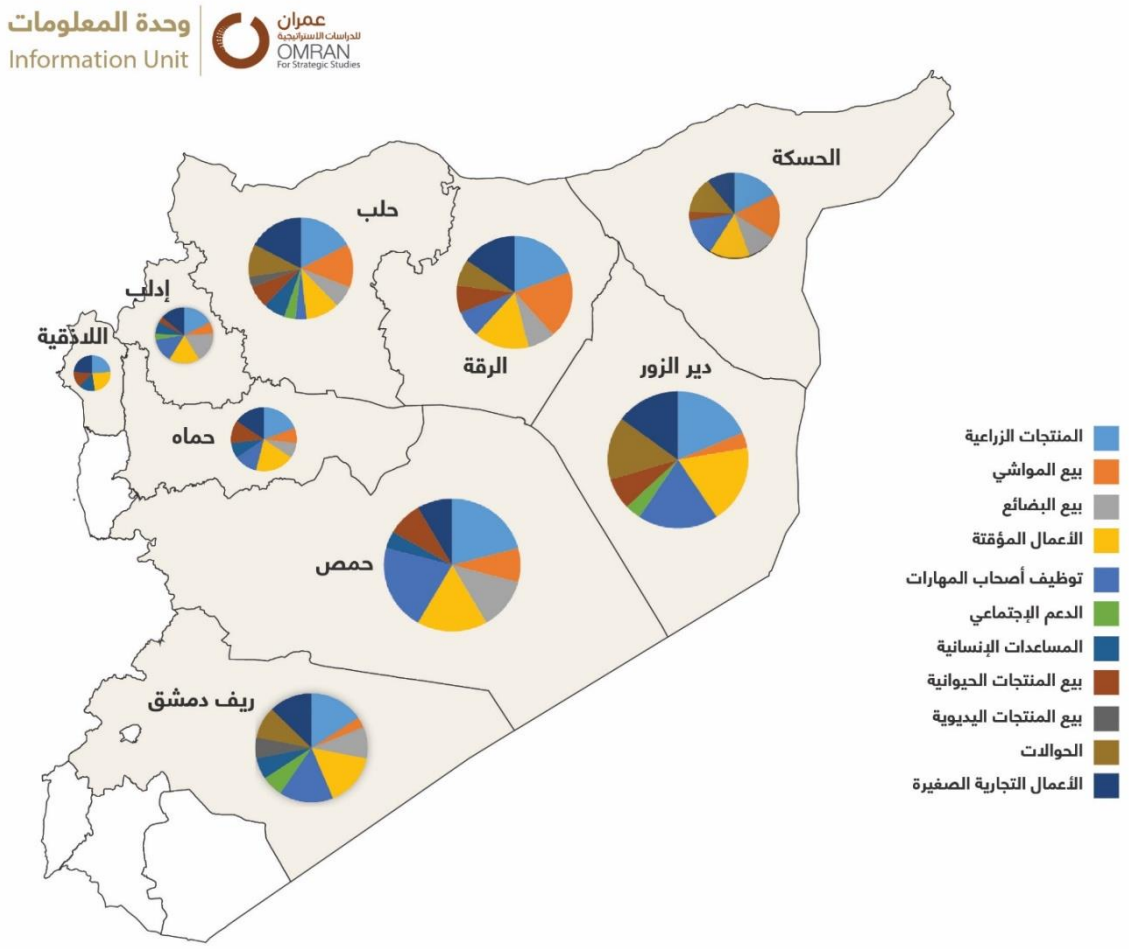

المصدر: من إعداد مركز عمران بالاعتماد على تقرير تقييم الاحتياجات الدوري (الداينمو)، وحدة تنسيق الدعم، الإصدار الرابع، آذار 2015.

الشكل (1) يبين مصادر الدخل الأساسية للسكان في المناطق المحررة

[26] للتوسع أكثر حول الموضوع يمكنكم الرجوع إلى الدراسة التالية:

PINs briefing paper for supporting the recovery of poor families` livelihood In Idlib an Aleppo governorates, INGO people in need (PIN) February 2015.

وفقاً لتقرير الاحتياجات الدوري الصادر عن وحدة تنسيق الدعم في إصداره الرابع في عام 2015، فإن إنتاج المحاصيل الزراعية كان مصدر الدخل الأول للسكان ثم جاءت الأعمال المؤقتة تلتها الأعمال التجارية الصغيرة، كما لوحظ اعتماد واضح على المساعدات الإنسانية والحوالات في غالبية المناطق المحررة، والشكل (1) يبين مصادر الدخل الأساسية للسكان في هذه المناطق.

ومن جانب آخر يمثل غياب المعلومات التي يمكن الوثوق فيها بشكل كامل أحد أخطر أوجه القصور التي تعيق التخطيط السليم لأنشطة الإنعاش والتنمية، خاصة فيما يتعلق بالبيانات الكمية التي تسمح بإجراء تقييم دقيق لتأثير مختلف جوانب الأزمة على المناطق الريفية وقطاع الزراعة في المناطق المحررة.

الفاعلون الرئيسيون في تنمية سبل العيش وتحديات النجاح

أدى تفاقم المعاناة الإنسانية والمعاشية للسكان في المناطق المحررة إلى قيام منظمات الإغاثة والتنمية المحلية والدولية إلى جانب المجالس المحلية بتغيير خططها المرتبطة بالجانب الإغاثي داخل هذه المناطق، لتبدأ بتوطين الأنشطة المرتبطة بتنمية سبل العيش والإنعاش المبكر على الرغم من التحديات الكبيرة التي يمكن أن تواجهها في نجاح خططها. في ظل غياب العديد من المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق هذه الخطط، وفي ضوء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها هذه المناطق على مدار السنوات الخمس الماضية.

وللوقوف بشكل أكبر على واقع الفاعلين الرئيسين في قطاع سبل العيش كان لا بد من إجراء تحليل نستعرض فيه دور كل منهم وفق ما يلي:

1. منظمات الإغاثة والتنمية المحلية

برزت الحاجة إلى منظمات الإغاثة والتنمية المحلية [27] بشكل متزايد في ظل المعاناة الإنسانية التي يعيشها السكان في المناطق المحررة وافتقادهم إلى الكثير من مقومات الحياة الأساسية، حيث تمثل الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات ركيزة أساسية في دعم صمود السكان وتلبية الاحتياجات الإنسانية المختلفة.

إن المتتبع لواقع حال هذه المنظمات على مر السنوات الأربع الماضية يلمس بشكل واضح غياب فاعلية الكثير منها وانخفاض كفاءتها في المجال الإغاثي والتنموي، وافتقار العديد منها إلى برامج عمل ورؤى واضحة في هذا المجال، إلى جانب غياب الخطط التنموية الشاملة والبرامج الزمنية المحددة التي تعكس مدى الأنشطة والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي فيها.

[27] قام نظام الأسد على مر العقود الماضية بتغييب أي دور فاعل لمثل هذه المنظمات إلى جانب قيامه بتأسيس منظمات تنموية تحت إشرافه المباشر تكّون كادرها من الطبقة الشابة الموالية له والتي كانت تنقص مشاريعها الكثير من الفاعلية، والبعد عن الحياة في المجتمعات الفقيرة والإهدار الكبير للأموال مثل مؤسسة فردوس وغيرها من المؤسسات الأخرى. راجع في ذلك:

Marieke Bosman, **The NGO sector in Syria – an overview**, International NGO Training and Research center, briefing paper 30, June 2012. UK.

وقد يعود هذا لأسباب عدة تتمثل بما يلي:

- غياب الكفاءات البشرية المتخصصة في المجال التنموي بشكل عام وقطاع الإنعاش وسبل العيش بشكل خاص.
- كثرة عدد هذه المنظمات [28] وصغر حجمها وقلة عدد كوادرها وانتشارها الجغرافي الواسع وغياب التخصص في عملها من حيث القطاعات المستهدفة بنشاطي الإغاثة والتنمية.
- ضعف قدرتها المالية واعتمادها على مصادر تمويل غير ثابتة وارتباطها بسياسات وأجندة ممولها إلى حد كبير مما ينعكس بشكل واضح على نوعية مشاريعها ومدى استدامتها [29].
- غياب ثقافة الشفافية ونشر المعلومات المتعلقة بأنشطتها لافتقاد الكثير منها للمواقع الإلكترونية بسبب نقص المقدرة ونقص المعدات المطلوبة والمخاطر الأمنية المرتبطة بالإعلان عن أنشطتها الإغاثية والتنموية بشكل علني [30].
- قيام بعض هذه المنظمات بتسويق نفسها على حساب المواطنين الذين يتلقون مساعداتها مما أثر على مصداقيتها لديهم.

وفي ذات الوقت، وحتى لا يتم تجاوز بعض التجارب الناجحة في المجال الإغاثي والتنموي، يجدر القول بأن عدداً من هذه المنظمات عملت جاهدة على الظهور بقدر من المسؤولية تجاه مانحيها والمتبرعين لها، من خلال وضوحها وشفافيتها وحرصها على توفير الضوابط اللازمة في عمليات إنفاقها، مما زاد من درجة ثقة وقناعة الممولين والمتبرعين لها سواء أكانوا حكومات أو قطاعاً خاصاً أو منظمات أهلية محلية وخارجية أخرى. وهذا ما ضمن لها نوعاً من الديمومة في الحصول على التمويل [31]، على الرغم من كل الصعوبات التي واجهتها وكبر حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

إن تقلد دور الوسيط بين المانح والمحتاج والذي تلعبه أغلب هذه المنظمات عبر تنظيمها لأدوار العمل الخيري والاكتفاء بتقديم المساعدات إلى المحتاجين، خاصة وأن نشاط العديد من هذه المؤسسات في ظل الثورة مركز في الخارج السوري وتتجه بنشاطاتها نحو الداخل من خلال إنشاء فروع لها فيه، لم يعد يلبي الحاجات الاجتماعية المتجددة التي تتطلب تجاوزه في الوقت الحاضر للمساهمة الفعالة في عملية التنمية والمشاركة في معالجة مشكلات البطالة أو الفقر عبر توفير فرص عمل جديدة والمساهمة في تأسيس مشروعات تنموية صغيرة ومتناهية الصغر مدرة للدخل وهناك بعض المبادرات التي قامت بها هذه المنظمات ضمن هذا الإطار ويبين الجدول (1) أمثلة لبعض مشاريع سبل العيش المنفذة في المناطق المحررة، إلى جانب إتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود لزيادة إنتاجيتهم

[28] لا توجد أرقام محددة حول عدد منظمات الإغاثة والتنمية العاملة في المناطق المحررة لعدم وجود جهة ناظمة لعملها. إلا أن بعض المعطيات تشير إلى وجود جهود بهذا الصدد ومحاولة تأطير هذه المنظمات في كيان جامع لها.

[29] تشير المعطيات المتوافرة عن هذه المنظمات إلى تركز جل برامجها على تقديم المساعدات الإغاثية في حين أن المطلوب هو تجاوز فكرة المساعدة الإنسانية والإغاثية إلى العمل التنموي والتأهيل والتدريب للفئات المستهدفة من نشاط هذه المنظمات. والإسهام في بناء المجتمع.

[30] **Relief Actors in Syria**, Syria Needs Analysis Project, (Action Contre la Faim - ACF, Norwegian Refugee Council and Save the Children International), Geneva, Switzerland, December 2013, Switzerland.

[31] ملاوي، أحمد (2008)، **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية/ م 24، ع2.

والمساهمة في الانتقال من الأدوار العلاجية للنتائج السلبية الناجمة عن فقدان مصادر الدخل إلى المساهمة في رسم وتنفيذ سياسات وقائية تعيد النظر في آليات وأساليب تمكين اقتصادي لمختلف شرائح المجتمع. وحتى تتمكن هذه المنظمات من تأدية هذا الدور التنموي فإنها تحتاج إلى تحديث القوانين الناظمة لعملها سواء لجهة علاقتها بالمنظمات المانحة أو لجهة علاقتها بالفئات المستفيدة [32].

جدول (1) يستعرض بعضاً من مشاريع ومبادرات تنمية سبل العيش لبعض منظمات الإغاثة والتنمية في المناطق المحررة

اسم المشروع	الهدف	المنظمة	الاستمرارية	المنطقة
مشغل الريان للخياطة	تدريب وتأهيل النساء لإيجاد مصدر دخل لأسرهن.	بسمة أمل	دائم	إدلب
معمل المنظفات	إشغال بعض الشباب العاطلين عن العمل.		دائم	إدلب
مشروع تجميل مدينة الدانا	إشغال بعض الشباب العاطلين عن العمل	جمعية إنسان الخيرية للإغاثة والتنمية بالتعاون مع مؤسسة الناس في حاجة التشيكية	مؤقت	إدلب
مشروع سواعد إخلاص للخياطة	تشغيل وتدريب زوجات الشهداء على الخياطة	جمعية قطر الندى الإغاثية التنموية	دائم	ريف حلب الجنوبي
مشروع توزيع قمح معقم وسلل حدائق منزلية مع أدوات زراعية.	تشغيل المزارعين	منظمة ريف للتنمية والإغاثة بالتعاون مع جمعية الإحسان الإماراتية ومنظمة غلوبل كومنتس.	مؤقت	ريف حلب الجنوبي
المركز النسائي لتعليم الخياطة وحياكة الصوف	تشغيل زوجات الشهداء والأرامل	Maram foundation	دائم	ريف إدلب الشمالي
مشاريع زراعة قمح ومحاصيل صيفية وشتوية	تشغيل المزارعين وتحقيق الاكتفاء الذاتي	إحسان للإغاثة والتنمية	مؤقت	ريف إدلب ريف حماة ريف حمص
" كلو واشربوا" ويتضمن تقديم بقرة واحدة للعوائل الفقيرة وأسر الشهداء والمعتقلين	تحسين دخل هذه الأسر وتمكينها من تأمين أمورها المعيشية	رابطة أهل حوران	دائم	محافظة درعا
"رداء" لتعليم نساء الشهداء والمعتقلين على الخياطة.	تدريب وتأهيل النساء لإيجاد مصدر دخل لأسرهن.	رابطة أهل حوران وبالشراكة مع المنتدى السوري للأعمال.	دائم	محافظة درعا
مشروع زراعة القمح الإنتاجي.	دفع عجلة الإنتاج في المناطق المحاصرة. ليأكل أهلنا مما تحصد أيديهم وتنتجه خيرات أرضهم.	مؤسسة غراس النهضة	دائم	ريف دمشق
نسيج تحت الحصار	تدريب وتأهيل النساء لإيجاد مصدر دخل لأسرهن.		دائم	ريف دمشق

[32] **مؤسسات المجتمع المدني وواقعها في سورية**، مركز سورية للبحوث والدراسات، 2014.

مشروع تجفيف الخضراوات	تشغيل بعض الأسر لتأمين مصدر رزق لهم			
مشروع خلق فرص عمل طارئة لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها	تحسين المستوى المعيشي لـ 160 أسرة نازحة عن طريق تأمين فرص عمل لهم بالإضافة لتحسين المستوى الصحي والبيئي الناتج عن تراكم القمامة في المنطقة.	جمعية الإحسان الخيريّة التنمويّة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	مؤقت	حلب

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لما هو منشور على المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي لهذه المنظمات.

2. منظمات الإغاثة والتنمية الدولية

يعد تواجد منظمات الإغاثة والتنمية الدولية محدوداً جداً في سورية قبل عام 2011 لأسباب عدة، منها ما يرتبط بتوجس نظام الأسد حول نواياها من حيث الأنشطة والتمويل، إلى جانب عدم وجود إطار عمل قانوني لإنشاء وتشغيل وحماية هذه المنظمات، مما جعل الكثير منها يحجم عن العمل في سورية بشكل مباشر واقتصر نشاط بعضها على العمل بشكل مباشر مع الوزارات، وقام بعضها بدعم بعض المؤسسات المحلية مالياً وعينياً عبر اتفاقيات طويلة الأمد. فيما قام بعضها الآخر بالعمل بشكل غير مباشر وغير رسمي من خلال الاتصالات الشخصية والمساجد أو الكنائس [33].

بعد مرور أربع سنوات على انطلاق الثورة السورية ازداد عدد منظمات الإغاثة والتنمية الدولية بشكل مضطرد إلا أنها لم تحقق تلك الفاعلية المنشودة في تطبيق برامجها الإغاثية والتنموية، وقد يكون هذا عائداً لمجموعة من الأسباب تتمثل في:

- ارتفاع حجم الاحتياجات الماسة للمساعدات الإنسانية لدى السوريين في المناطق المحررة من حيث كميتها ونوعيتها، وتجاوز قدرة الكثير من هذه المنظمات على تلبيتها.
- محدودية نفاذ المنظمات الدولية إلى السكان المتأثرين في الداخل السوري واعتماد العديد منها على نظرائها المحليين شكل لها تحدياً رئيسياً تمثل في مدى تمكنها من ضمان مساءلتهم، في ظل تعدد هؤلاء الشركاء وتنوع تبعيتهم واختلافهم في مستويات الدعم والفاعلية.
- إن عمل هذه المنظمات في ظل بيئة إنسانية تشهد تطورات مستمرة ووجود آليات تنسيق متعددة، جعل من عملية تنسيق الدعم في أي شيء على المستوى المحلي قضية معقدة للغاية بالنسبة لهذه المنظمات.

ومن جانب آخر تبدي منظمة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في سورية ترددها في مشاركة بياناتها المتعلقة بأنشطتها المنفذة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، حيث أن الظهور في هذه المناطق يمكن أن يهدد موظفيها في حال انتقالهم للعمل الإغاثي في مناطق النظام[34]، وقد تبدى هذا بشكل واضح في عمل كثير من المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل في مجال الإغاثة في سورية من حيث إحجامها عن التواجد داخل الأراضي المحررة وقيامها بإيصال مساعداتها الإغاثية إلى المعابر الحدودية فقط، وتسليمها للمنظمات الإغاثية المحلية بدون تتبع

[33] Marieke Bosman, **The NGO sector in Syria – an overview**, International NGO Training and Research center, briefing paper 30, June 2012. UK.

[34] **Relief Actors in Syria**, op. cit.

وصولها لمستحقيها الفعليين في الداخل، بالرغم من الأهمية الكبرى لمرحلة التنفيذ التي تمثل الجزء الأكبر من عملية الإغاثة [35]. هذا من جانب ومن جانب آخر تبدو الجهود الإغاثية للعديد من هذه المنظمات مرتبطة إلى حد كبير بأجندة سياسية لبعض الجهات المرتبطة بها مما أثر بشكل كبير على ديموميتها واستمرارها في الكثير من المناطق المحررة.

وفيما يتعلق بالنشاط التنموي لهذه المنظمات وتحديداً مشاريع وبرامج سبل العيش، تبين المعطيات الصادرة عن هذه المنظمات إلى أن خطط استجابتها للأزمة السورية أدرجت في أجندتها عدداً من المشاريع في قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش خلال السنوات الأربع الماضية مثل UNDPوOCHA، حيث تضمنت برامج توليد دخل متنوعة للأسر المتضررة من الصراع إلا أن البرامج المنفذة بقيت محدودة بعددها وانتشارها وأثرها. وقد يعود هذا لأسباب عدة تفرض تحديات على ربط المساعدة الإنسانية ببرامج تنمية سبل العيش مثل:

- مدى الحاجة لهذه البرامج.
- المدى الزمني المتوقع لإنجاز هذه البرامج.
- المواقع المستهدفة من تطبيق هذه البرامج.
- مدى وجود منظمات تنمية محلية لديها الخبرة اللازمة للقيام بالأنشطة التنموية الخاصة ببرامج الإنعاش المبكر وسبل العيش. مما قد يخلق صعوبة لدى الجهات الدولية المانحة من أجل دعم المشاريع المختلفة لسبل العيش عبر هذه المنظمات [36]. ويبين الشكل (2) التوزع الجغرافي لبرامج سبل العيش في المناطق السورية في حتى نهاية شهر آب لعام 2015.

[35] إن من النتائج السلبية التي أفرزتها سياسة العمل الإغاثي والتنموي للمنظمات المحلية في المناطق المحررة الانتشار الكبير وغير المنظم لها، حيث أساء الكثير منها للعمل الإغاثي والتنموي وعكس صورة سلبية عنها لدى المنظمات الدولية من حيث الثقة والفاعلية في تنفيذ الأنشطة الإغاثية والتنموية المتفق عليها، مما أدى لتوقف الكثير منها عن دعم المنظمات المحلية وبالتالي حرمان العديد من المناطق من الدعم الإغاثي والتنموي التي هي في أمس الحاجة إليه.

[36] يهدف تجاوز هذه الصعوبة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2014 بتقييم قدرات 70 منظمة غير حكومية في جميع المحافظات لتحديد نقاط القوة والثغرات في قدراتها الوظيفية الأساسية من أجل تصميم برنامج شامل لتطوير قدراتها، كذلك قام بإطلاق برنامج تدريب لتنمية قدراتها وصقل مهاراتها ومعرفتها في مجال العمل الإنساني والتعافي المبكر، إلا أن هذه المبادرات ولأسباب متعددة، لم تسهم بشكل فاعل في تفعيل دور هذه المنظمات للانتقال بها من توزيع المساعدات إلى تقديم الخدمات والمساهمة في دعم الصمود الاقتصادي للمجتمعات المتضررة وتعزيز آليات التكيف الإيجابي مع نتائج الأزمة الحالية.

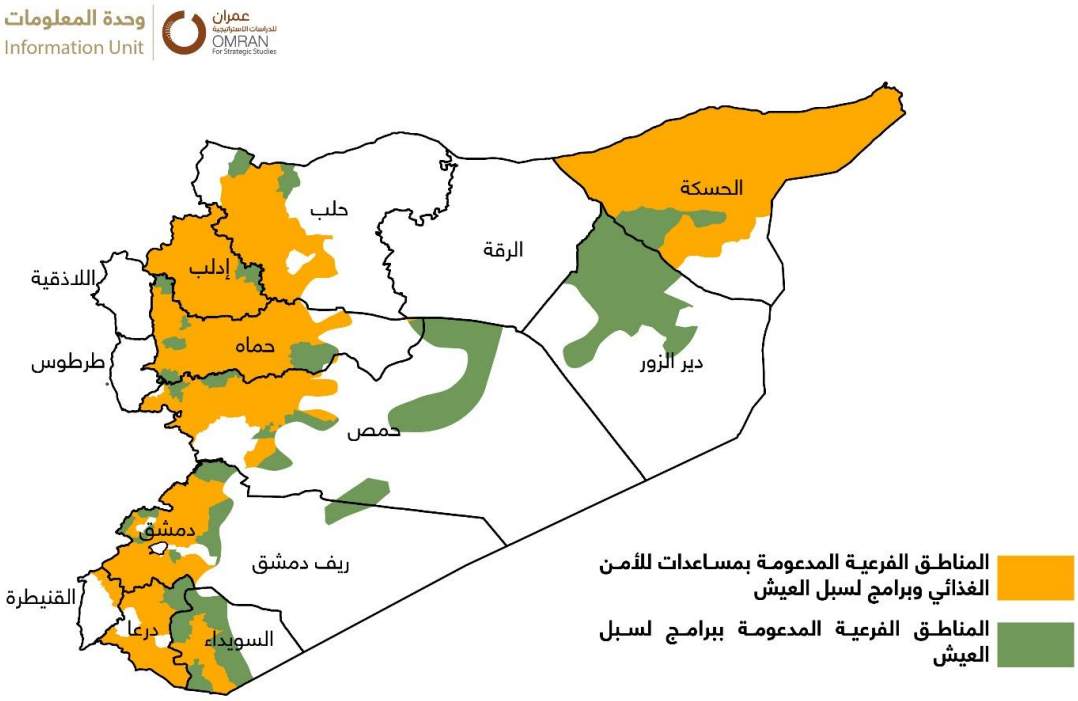

Source: Food security cluster: strengthening Humanitarian response, http://goo.gl/eehhLy

الشكل (2) توزع برامج سبل العيش المدعومة من قبل عدد من المنظمات الدولية المختصة ببرامج سبل العيش والأمن الغذائي حتى شهر آب لعام 2015

حيث يعتمد نجاح برامج تنمية سبل العيش والإنعاش المبكر من قبل المنظمات الدولية في جانب كبير منه على مدى وجود شركاء فاعلين لها داخل سورية يزودونها ببيانات منتظمة عن أنشطة التمويل المنفذة ويمدونها كذلك بالمعلومات الخاصة عن احتياجات المناطق المحررة، بحيث يتم التركيز على برامج سبل العيش والإنعاش المبكر المناسبة لكل منطقة وفقاً لخصوصيتها من حيث الاستقرار والموارد وعدد السكان وغيرها من الخصائص الأخرى لهذه المناطق، مما يشجع هذه المنظمات على التوجه بشكل أكبر نحو تبني وتمويل هذه البرامج وقيامها بتزويد الشركاء المحليين بحوافز للعمل عبر أشكال مساعدة مختلفة [37].

إن الانتقال التدريجي من التوجه التلقائي نحو إغاثة الطوارئ والأزمات لإنقاذ المناطق المنكوبة إلى الانتقال نحو التنمية المستدامة لسبل العيش التي تضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان داخل هذه المناطق. لا بد وأن يبنى على قاعدة أساسية تتمثل في تزويد المناطق المحررة بنشاط إغاثي فاعل وتنمية مستدامة متوسطة وطويلة الأجل من خلال إيجاد تفاعل متبادل بين إجراءات الإغاثة قصيرة الأجل وبين برامج التنمية طويلة الأجل [38]. ويعتمد هذا في جزء كبير منه على الفروقات الأساسية بين منظمات الإغاثة والتنمية الدولية من حيث أولوياتها وثقافاتها والتزاماتها.

[37] تشير البيانات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة المعنية بقطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش إلى قيام هذه المنظمات بالتعاون مع حكومة نظام الأسد لتنفيذ المشاريع المتعلقة بهذا القطاع، وقد يعود ذلك لأسباب سياسية تعود إلى أن الأمم المتحدة لا زالت تعترف بشرعية هذا النظام وضرورة التنسيق والتعاون معه في المجال الإغاثي والتنموي، ومنها ما يتعلق بعدم وجود منظمات تنموية محلية فاعلة لتنفيذ هذه المشاريع داخل المناطق المحررة.

[38] Hinds, R (2015), **Relationship between humanitarian and development aid**, Helpdesk Research Report, GSDRC.

منذ عام 2012 أعد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHAبالتعاون مع مجموعة من الشركاء خططاً استراتيجية للاستجابة للأزمة السورية، يتم من خلالها تحديد حجم التمويل المطلوب لتلبية متطلبات القطاعات الأساسية للسوريين داخل سورية وفي بلدان الجوار، وفي تركيزنا على تحليل قطاع سبل العيش داخل سورية خلال السنوات الأربع الماضية يبين الشكل (3) المتطلبات المالية الفعلية مقابل الموارد المالية المتوفرة لمشاريع سبل العيش والإنعاش المبكر مقدرة بمليون $ ما بين عامي 2012-2015.

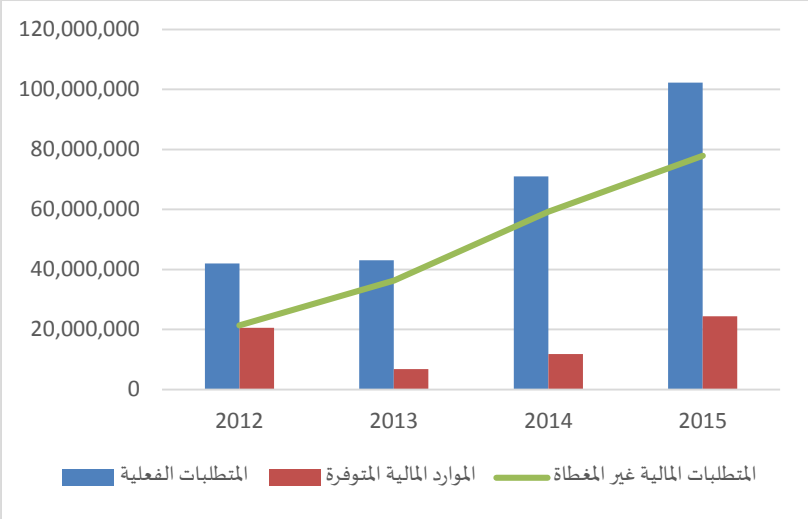

Source: http://fts.unocha.org

الشكل (3) يبين المتطلبات المالية الفعلية مقابل الموارد المالية المتوفرة لقطاع سبل العيش والإنعاش المبكر مقدرة بمليون $

حيث نلاحظ ازدياد نسبة الفروقات بين الموارد المالية المتوفرة لقطاع سبل العيش والإنعاش المبكر وبين المتطلبات الفعلية اللازمة لتغطية حاجات هذا القطاع، وبالتالي اتساع فجوة المتطلبات المالية غير المغطاة، مما يعكس تدني مستوى الاهتمام بهذا القطاع. كذلك يبين الشكل النسبة المئوية لتغطية الموازنة المالية لقطاع سبل العيش والإنعاش المبكر خلال السنوات الأربع الماضية، مما يدل على وجود عجز مالي واضح لدى المنظمات الدولية المختصة بهذا القطاع. مما انعكس بشكل مباشر على الأنشطة المرتبطة به حيث يبين الشكل (4) نسبة التغطية المالية لقطاع سبل العيش والإنعاش المبكر. وبشكل

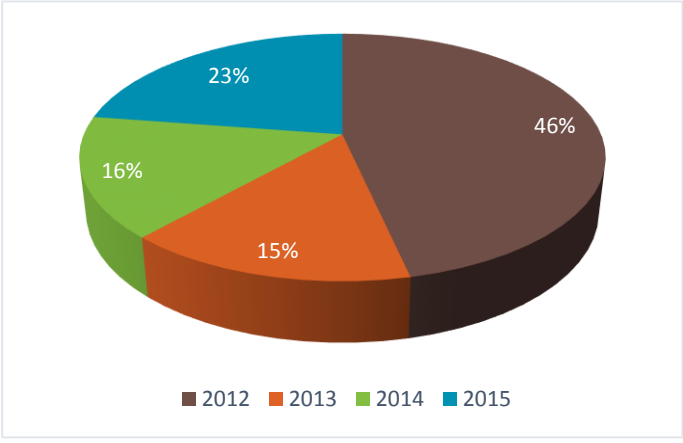

الشكل (4) يبين نسبة التغطية المالية لقطاع سبل العيش والإنعاش المبكر

أكثر تفصيلاً يبين الجدول (2) بعضاً من أهم مشاريع سبل العيش لمنظمات الإغاثة والتنمية الدولية العاملة في قطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش والبيانات المالية الخاصة بها.

جدول (2) يبين مشاريع سبل العيش لبعض منظمات الإغاثة والتنمية الدولية العاملة في سورية بين عامي 2012-2015

العام	اسم المشروع	الجهة المنفذة	المتطلبات الفعلية	التمويل المتوفر	المتطلبات غير المغطاة	نسبة التغطية
2012	دعم الأسر التي فقدت معيلها الرئيسي في المناطق المتضررة	UNDP	4,000,000	0	4,000,000	0%
	تقديم المساعدة النقدية الطارئة (بما في ذلك الخدمات اللوجستية والتكاليف التشغيلية)	UNRWA	10,933,500	16,133,213	- 5,199,713	148%
2013	تنمية القدرات للجمعيات الخيرية السورية على الإنعاش المبكر ومنهجيات سبل العيش والمبادرات	UNDP	500,022	500,000	22	100%
	الدعم العاجل لسبل العيش المعطلة (المنح، وتوفير الأدوات واستبدال الأصول، والتدريب المهني)	UNDP	5,000,110	0	5,000,110	0%
	فرص العمل الطارئة لإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والإسكان بما في ذلك مبادرات إزالة الأنقاض.	UNDP	13,000,000	3,000,000	10,000,000	23%
	دعم سبل المعيشة الطارئة للأسر التي تعيلها النساء.	UNDP	2,000,000	0	2,000,000	0%
	استعادة آلية التعايش للفئات الأكثر هشاشة المتضررة من الأزمة في سورية، وخاصة الأسر التي تعيلها النساء.	IOM	4,000,000	0	4,000,000	0%
2014	سبل العيش الطارئة والمساعدات النقدية لدعم عمل الأسر التي تعيلها النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.	IOM	631,104	0	631,104	0%
	الاستجابة الطارئة لاستعادة/الحفاظ سبل العيش للأسر الضعيفة المتضررة من الأزمة.	FAO	7,500,000	675,000	6,825,000	9%
	دعم سبل العيش القائمة على الزراعة من خلال تنفيذ برنامج النقد مقابل العمل وسبل العيش كثيفة العمالة لإعادة تأهيل قنوات الري المتضررة في المزارع في المناطق المتضررة بشدة.	FAO	5,400,000	0	5,400,000	0%
	برنامج التشغيل الطارئ لإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والاجتماعية بما في ذلك إزالة الأنقاض.	UNDP	13,000,000	7,192,050	5,807,950	55%
	استعادة برنامج سبل عيش تعطلت لتعزيز قدرة المجتمع.	UNDP	10,000,000	0	10,000,000	0%
	دعم سبل المعيشة الطارئة للأسر التي تعيلها نساء.	UNDP	5,000,000	0	5,000,000	0%
	برنامج التأهيل الشامل لذوي الإعاقة.	UNDP	2,000,000	0	2,000,000	0%
	تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية في مجال سبل العيش والإنعاش المبكر.	UNDP	1,000,000	0	1,000,000	0%

2015*	دعم سبل المعيشة الطارئة للأسر التي تعيلها النساء.	UNDP	9,936,000	0	9,936,000	0%
	تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية في مجال سبل العيش والإنعاش المبكر.	UNDP	1,004,400	0	1,004,400	0%
	برنامج التأهيل الشامل لذوي الإعاقة.	UNDP	6,912,000	0	6,912,000	0%
	استعادة سبل العيش المعطلة للسكان المتضررين من خلال تقديم المنح الصغيرة، والأدوات، والأصول والتدريب المهني.	UNDP	14,688,000	14,125,000	563,000	96%
	توفير سبل العيش الأساسية، وزيادة فرص العمل.	SSSD	5,248,000	0	5,248,000	0%
	إدارة الأنقاض في وقت الأزمة لتوليد الدخل وتحفيز أنشطة سبل العيش الإنتاجية.	UNDP	7,884,000	0	7,884,000	0%
	دعم سبل المعيشة للسكان المتضررين مع التركيز على الأسر التي تعولها نساء.	IOM	3,819,900	0	3,819,900	0%
	توفير التدريب المهني وتطوير المهارات على المدى القصير بناءً على احتياجات السوق الناشئة، بما في ذلك عمليات التعيين في الوظائف.	IOM	3,745,000	0	3,745,000	0%
	توفير الدعم الإنساني عبر التدريب المهني لتحسين الوصول إلى الاعتماد على الذات وسبل العيش للبالغين المستضعفين والشباب من خلال التعليم والتدريب وتوفير اللوازم الأولية المهنية.	PU*	807,583	0	807,583	0%
	تعزيز قدرات المجتمعات المحلية الريفية المتضررة من الأزمة السورية لاستعادة سبل كسب العيش وبناء القدرة على الصمود.	FAO	6,000,000	0	6,000,000	0%
	الأمن الغذائي ومبادرات الاستجابة لسبل العيش والجهود المبذولة من أجل السكان المتأثرين بالنزاع في الشمال السوري.	Solidarités	1,434,596	280,584	1,154,012	20%

Source: Financial tracking service: tracking global Humanitarian Aid Flows, the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA): http://fts.unocha.org

- Premiere Urgence -Alde Medicale Internationale.
- هذه الأرقام حتى شهر أكتوبر لعام 2015.

تشير البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة أن برنامجها الإنمائي في عام 2014 نجح في زيادة عدد مشاريعه التي تسعى لتشجيع التعافي المبكر ودعم الصمود في 14 محافظة سورية بحيث أنه نفذ أكثر من 100 مشروع في المناطق المتضررة، ونصف هذه المشاريع تقريباً نفذ بالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين، أما النصف الآخر فجرى تنفيذه بشكل مباشر من قبل البرنامج من خلال الفرق الميدانية. وأشارت البيانات كذلك إلى أن عدد المستفيدين المباشرين من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2014 بلغ 404.541 من إجمالي عدد المستفيدين البالغ 2.324.733 مستفيد [39]. إلا أن هذه

[39] **365 يوم من الصمود الاجتماعي والاقتصادي في ظل الأزمة السورية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – سورية، 2014.

المعطيات لا تتناسب والعدد الكبير للأفراد المتضررين في هذا القطاع الذين فقد غالبيتهم سبل عيشه ومصادر رزقه. كذلك يبين الشكل (5) النتائج المتواضعة للأنشطة المرتبطة بهذا القطاع في عام 2015. من حيث عدد فرص العمل المحققة للأفراد التي لم تتجاوز عتبة 20000، وينطبق الأمر ذاته على الأنشطة المرتبطة بتأهيل الأفراد لخلق فرص العمل مثل التدريب المهني حيث لم يتجاوز عدد من تلقوا تدريباً مهنياً حتى نهاية شهر آب 2039 شخص، كذلك بلغ عدد القروض الموزعة ما يقارب 6000 قرض لدعم برامج سبل العيش، فيما بلغ عدد مؤسسات الأعمال المعاد تأهيلها 231 مؤسسة [40].

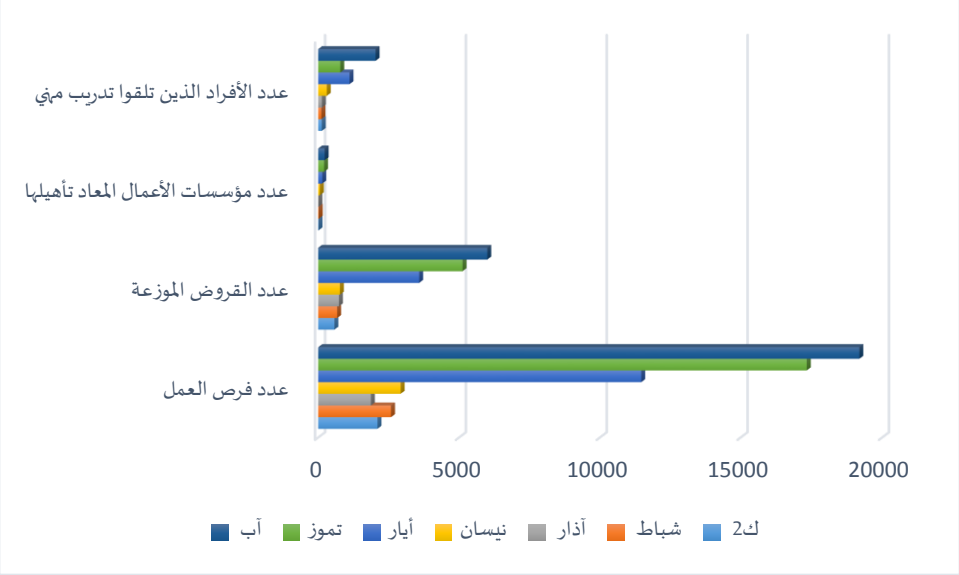

الشكل (5) يبين نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في قطاع الإنعاش المبكروسبل العيش في سورية لعام 2015

يلاحظ المتتبع لواقع الدعم المقدم لقطاع الإنعاش المبكر وسبل العيش أن الغالبية العظمى من التدخلات في هذا القطاع كانت أقرب ما تكون إلى الجهود الإغاثية لهذا القطاع منها إلى جهود الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، وقد يرتبط هذا بشكل أساس باتساع حجم الأزمة السورية وتفاقم أزمة النزوح الداخلي ونتائجها السلبية وعجز منظمات الإغاثة والتنمية الدولية على مجاراة تكاليفها المتزايدة وتقلص ميزانيتها عاماً بعد آخر وفق ما تبينه خدمة التعقب المالي التابعة لمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية (OCHA) [41]. وما تشير إليه المعطيات الصادرة عن مكاتب الأمم المتحدة المعنية بالإغاثة والمساعدات الإنسانية التي بينت أن المبلغ المخصص لسورية في خطة استجابتها لعام 2015 كان عند 8.4 بليون دولار لإغاثة 18 مليون إنسان داخل وخارج سورية من أصل إجمالي المبلغ المخصص لعام 2015 والبالغ 19.8 بليون دولار المخصصة لإغاثة 82 مليون في 37 دولة. في حين بلغ هذا الرقم في عام 2014 مبلغ 12.9بليون دولار مخصصة لإغاثة 17دولة، بلغت حصة سورية منها 6.5 بليون دولار [42] - [43].

[40] http://reliefweb.int/map/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-early-recovery-livelihood-assistance-sub-district-0

[41] http://fts.unocha.org

[42] Osborne, Anna, **Briefing Humanitarian funding to the Syrian crisis: Update**, Global Humanitarian Assistance, Development Initiatives, UK, January 2014

[43] http://www.unocha.org/stateofaid/#hub-slide-10-a, http://www.unocha.org/cap/syria-un-and-partners launch-major-appeal-2015,

3. المجالس المحلية

مع بدء تحرير المدن والبلدات في عموم المحافظات السورية، فرض الواقع ضرورة تأسيس مجالس مدنية محلية نتيجة ترابط عاملين أساسين هما تحرر هذه المدن وخروجها عن سيطرة نظام الأسد وضرورة وجود مؤسسات مدنية تمثل السلطة المحلية في إدارتها. وقد بدأ تشكيل هذه المجالس منذ مطلع عام 2012 [44] وأتبعت إدارياً إلى وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين في الحكومة السورية المؤقتة، لتعمل على ممارسة وظائفها في تقديم الخدمات المدنية وتسيير الأمور الحياتية للأهالي في مختلف القطاعات الأساسية، إلى جانب تقديم الخدمات الإغاثية والطبية والإعلامية والدفاع المدني وإعادة الإعمار وتنمية هذه القطاعات، اعتماداً على الخبرات المحلية وبالتعاون مع المجالس العسكرية والثورية لضمان مصالح المواطنين وسير الحياة بشكل طبيعي.

فرضت حالة عدم الاستقرار وتزايد حدة العنف في غالبية المدن المحررة على هذه المجالس أن تولي جل اهتمامها لقضايا الإغاثة العاجلة وغير ذلك من الاستجابات السريعة لحالات الطوارئ في ضوء استمرار الصراع وارتفاع عدد الضحايا وهو ما يُغَلِّب الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة على الاعتبارات التنموية طويلة الأمد [45]، من دون أن تتوافر لها في المقابل أدوات الدعم الكافية وآليات التمويل والخبرات التي تكفل حسن سير عملها واستمراره. ولتتباين كذلك في مستوى الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ أعمالها تبعاً لاختلاف مناطق تواجدها، مع ارتفاع حدة العسكرة وإمساك الفصائل المسلحة بمفاصل الحياة اليومية في تلك المناطق وتداخلها، على حساب المرجعيات السياسية الموجودة خارج البلاد.

في إطار تناولنا لدور المجالس المحلية في قطاع سبل العيش والإنعاش المبكر، يشير الواقع إلى أن غالبية هذه المجالس تفتقد وجود وحدات إدارية قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذ المشاريع الخاصة بها بكفاءة وفاعلية[46]، وقد يعود هذا في جزء كبير منه إلى غياب الموارد الاقتصادية المحلية التي تمكنها من القيام بمهامها في إطار هذا القطاع في ظل نقص التمويل المقدم من قبل الحكومة السورية المؤقتة عبر مديرية التنمية والمشاريع المحلية في وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين. إلى جانب ضعف قدرة هذ المجالس على تنويع مصادر تمويلها [47] واستجلاب الدعم لأسباب عدة منها:

- غياب المعلومات الكافية حول الجهات المانحة أو عدم تمكن المجالس من مطابقة معاييرها.
- صعوبة التواصل مع المنظمات الداعمة وتسويق المشاريع لها.

---

[44] يقدر العدد الراهن للمجالس المحلية بما يقارب 950 مجلس محلي فرعي في عموم أنحاء سورية بما فيها مناطق سيطرة نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية وبأدوار مختلفة مقارنة بمناطق سيطرة المعارضة السورية، انظر في ذلك: **المجالس المحلية: كمون يتجاوز تقديم الخدمات**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015.

[45] بينت دراسة عن المجالس المحلية في المناطق المحررة في محافظة درعا أن هناك ارتفاعاً في نسبة المشاريع في قطاع الإغاثة مقارنة بغيرها من القطاعات الخدمية حيث بلغت نسبتها أكثر من 50% من المجموع الكلي للمشروعات يليها المشاريع الخدمية والطبية. انظر في ذلك: **مجلس محافظة درعا: ما بين الداخل والخارج (2/1) التشكيل خارج الحدود: دراسة تحليلية**. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015.

[46] يتألف كل مجلس وفق هيكله التنظيمي من عدة مكاتب ولكل منها مهمة محددة، حيث تعود مسؤولية إقامة المشاريع التنموية إلى المكتب الإغاثي الذي يهدف من خلالها إلى دعم ومساندة سبل عيش السكان.

[47] انظر في ذلك: **واقع وتحديات الجباية المحلية في المجالس المحلية: ورقة تحليلية**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015.

- عدم قدرة الكثير من مجالس المحافظات على ضبط العلاقة بين المجالس المحلية الفرعية وبين المنظمات الإغاثية والتنموية المانحة.
- انتشار الفساد الإداري لدى العديد من المجالس ومساهمته في ضعف تمويل المشاريع التنموية في المناطق المحررة[48].
- التحزب إلى أجندة العمل الخاصة بجهات التمويل التي يفتقد الكثير منها إلى البرامج الخاصة بتنمية سبل العيش والإنعاش المبكر.

حيث أدت هذه الأسباب في كثير من الحالات إلى فشل مشاريع تنمية سبل العيش والإنعاش المبكر وتوقفها عن العمل. إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الدور الذي تقوم به بعض المجالس في تنفيذ بعض المشاريع التنموية التي تستهدف دعم سبل عيش الأهالي مثل إقامة معامل حياكة صغيرة ومشاريع الثروة الحيوانية وغيرها من المشاريع الأخرى [49]. إلى جانب بعض المبادرات من قبل الجهات الخارجية مثل برنامج الأمن الغذائي السوري تحت مسمى قمح 2015، وهو برنامج تديره وحدة تنسيق الدعم بالتعاون مع المجالس المحلية في المناطق المحررة والمحاصرة وبتمويل من دولة قطر [50]. وبرنامج تمكين الذي أنشأته مجموعة من المنظمات البريطانية بهدف تنمية العديد من القطاعات في المناطق المحررة ومن ضمنها قطاع سبل العيش [51].

استراتيجيات تنمية سبل العيش في المناطق المحررة

تشير استراتيجيات سبل العيش إلى مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الناس بغية تحقيق أهداف سبل العيش، ولعل أهم ما يؤثر في اختيار هذه الاستراتيجيات هو قدرة الناس على الوصول إلى الموارد ومدى تنوعها [52]. وبالتالي لا بد من تكوين فهم واقعي ودراسة آنية لهذه الموارد وكيفية تحويلها إلى مخرجات إيجابية لسبل العيش، إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار الأساليب التجديدية لاستخدام الموارد والتي يلجأ إليها السكان المحرومون من توفر هذه الموارد لضمان بقائهم

---

[48] انظر في ذلك: **آليات مكافحة الفساد في المجالس المحلية: ورقة تحليلية**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015.

[49] يعد عدم توفر إحصاءات دقيقة يمكن الوقوف عليها لتشخيص هذه المشاريع والبرامج لدى المجالس المحلية في المناطق السورية المحررة من أهم المعوقات في تنفيذ أي دراسة متخصصة في إطار قطاع سبل العيش والإنعاش المبكر.

[50] برنامج قمح 2015 هو برنامج تنموي يعمل على توريد وتصريف محصول القمح المنتج بهدف تعزيز ارتباط المزارع بأرضه من خلال ضمان تسويق محصوله الحالي وتشجيعه لزراعة محصول الموسم المقبل، وتأمين دقيق القمح في المناطق القابلة للوصول والمناطق المحاصرة في كل من محافظات حلب إدلب حماه حمص درعا والقنيطرة. للمساهمة قدر الإمكان في توفير الخبز للمواطنين والحفاظ على سعره بما يتلاءم مع القدرة الشرائية لهم. إلى جانب ذلك يهدف البرنامج إلى دعم المجالس المحلية لممارسة دورها بفعالية: http://goo.gl/zptwnI .

[51] قامت مجموعة من المنظمات البريطانية بإنشاء برنامج "تمكين" في مطلع عام 2014، وهو برنامج عمل منظم يخدم المواطن السوري ويقدم له الخدمات الضرورية والأساسية ضمن خطة عمل مقسمة ومحددة بالأولويات. ويهتم هذا البرنامج بالمشاريع الخدمية التي تنفذ لمرة واحدة كترميم المدارس المهدمة أو تعبيد الطرقات أو إعادة تهيئة آبار المياه وإصلاح المولدات الكهربائية، كما تعمل اللجان المنبثقة عن البرنامج على تنفيذ مشاريع مستمرة ودائمة وذات مردود مادي يضمن استمرارها، فبعد مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تشغيل المشروع الربحي تسحب" تمكين "رقابتها عن العمل ويتوقف تقديم الدعم المالي ويتابع المشروع عمله بشكل ذاتي كالأفران أو المطاحن أو الأراضي الزراعية، حيث يقدم برنامج تمكين منحاً للمجتمعات المحلية السورية لتنفيذ مشاريع صغيرة، ويتم التخطيط للمشاريع عن طريق قائمة من الخيارات وتدعى "باقة الخدمات الأساسية" وتشمل خمسة قطاعات وهي البنية التحتية والصحة العامة والتعليم والمعيشة والانتعاش الاقتصادي والإدارة الرشيدة. للتوسع حول الموضوع: انظر في ذلك: **تمكين: برنامج عمل خدمي للمناطق المحررة**، تلفزيون الآن: http://goo.gl/4YAE1q.

[52] تشير المراجع المتخصصة في هذا الصدد إلى وجود خمس فئات أساسية للموارد أو خمسة أنواع من رأس المال تقوم عليها سبل العيش. وهي رأس المال المالي ورأس المال الاجتماعي ورأس المال الطبيعي ورأس المال البشري ورأس المال الفيزيائي، ولا بد من النظر إلى رؤوس الأموال الخمسة هذه على أنها أحجار بناء سبل العيش لدى أي مجتمع.

والإفلات من الفقر، وبشكل خاص في حالة الأزمات والحروب. كذلك تلعب زيادة القدرة على الوصول إلى هذه الموارد، وهو ما يمكن أن يتخذ شكل الملكية أو حق الاستخدام، عاملاً مساعداً على إزالة الفقر وتأمين سبل العيش.

تتشكل سبل العيش بفعل جملة من القوى والعوامل المختلفة التي هي في حالة تحول دائم. كذلك فإن للنشاطات المختلفة لسبل العيش متطلباتٍ مختلفة أيضاً؛ لكن المبدأ العام في هذا الإطار ينص على أن من تتوفر لديهم الموارد الكافية هم الذين يرجح تمكنهم من اتخاذ قرارات إيجابية بشأن سبل العيش. أي إنهم يختارون من بين جملة من الخيارات بغية تحقيق أقصى ما يمكن من المخرجات الإيجابية لسبل العيش، بدلاً من اضطرارهم إلى اعتماد استراتيجية بعينها لأنها الخيار الوحيد المتاح لهم. فكلما ازدادت خيارات الناس والمرونة المتوفرة أمامهم فيما يخص استراتيجيات سبل العيش، كلما ازدادت قدرتهم على تحمل الصدمات وإمكانية التكيف معها في أوقات الأزمات.

إن وضع تصور عن كيفية تنمية سبل العيش في المناطق المحررة يتطلب بداية تحليل ما هو متاح من هذه السبل لدى السكان وكذلك فهم طبيعة العلاقات بين موارد سبل العيش المتاحة وتحديد العوامل التي تعوق إنجاز السكان لأهدافهم في هذا الإطار. حيث يعد هذا متطلباً أساسياً لتصميم استراتيجيات تدخل ناجحة يتم من خلالها تحديد الأماكن التي يجب أن يتركز فيها الدعم المقدم لسبل العيش عبر هذه المناطق، وبحيث تكون أكثر ملائمة من المساعدة الإنسانية والتنمية في أوقات الأزمات. ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات بشكل أساس على مدى وجود خطط عمل فاعلة لتنفيذها ومدى القدرة على تحديث هذه الاستراتيجيات بشكل دوري لتلبية احتياجات الناس داخل هذه المناطق والمساعدة في تمكينهم من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتي تعد في مقدمة أهدافهم المرتبطة بسبل العيش.

في ظل الظروف الحالية التي تعيشها المناطق المحررة يعتمد وضع أي استراتيجية لسبل العيش على التفاكر جيداً في مدى ملاءمتها لهذه الظروف وإمكانية تطبيقها وقطف نتائجها على الأمدين القصير والبعيد. إلى جانب توافقها واتساقها مع الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن يتم إعداد هذه الاستراتيجية من خلال اتباع أسلوب التخطيط بمشاركة جميع شركاء التنمية في المناطق المحررة. كذلك لا بد من العمل على تحديد المخاطر المرتبطة بالمشاركة في هذه البرامج وكيفية إدارة هذه المخاطر [53].

وفي هذا الإطار يمكن طرح ثلاث استراتيجيات يمكن أن تعزز من القدرات الذاتية للسكان لتحقيق تطلعاتهم في تأمين مصادر الرزق وتقليل اعتمادهم على المساعدات الخارجية قدر الإمكان وتشمل:

1. إجراء تقييم مستمر للاحتياجات المرتبطة بسبل العيش

إن ما تتصف به هذه المرحلة من حالة عدم الاستقرار الأمني واستمرار الأعمال القتالية وتدهور الوضع الاقتصادي عموماً، يستلزم من جميع الأطراف الفاعلة العمل على إجراء تقييم مستمر لسبل عيش السكان في جميع المناطق المحررة، بحيث يمكن الوقوف على المتطلبات الفعلية التي يمكن من خلالها التأسيس لهذه السبل وخلق فرص عمل جديدة بما يتناسب وظروف وإمكانيات كل منطقة من حيث مستوى الأمن وتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة وغيرها من العوامل

[53] **A Double-edged Sword: Livelihoods in Emergencies**. Guidance and Tools for Improved Programming. Women's Refugee Commission, 2014. New York.

ذات الصلة، إلى جانب الاعتماد على منهجية ديناميكية وشاملة للتخطيط المحلي لمشاريع سبل العيش وتبني مبدأ التشاركية في المجتمعات المتضررة. والعمل على تحليل مدى إمكانية إحداث تكامل بين المساعدات الإغاثية المقدمة وسبل العيش التي تم خلقها في هذه المناطق بهدف الوصول إلى المستوى الملائم من الأمن الاقتصادي للسكان المتضررين داخلها.

2. تطوير برامج لسبل العيش تضمن تحقيق الأمن الاقتصادي للسكان

ينظر إلى برامج سبل العيش باعتبارها برامج تنمية محورها فرص العمل وتشمل مجموعة من السياسات التي يمكن أن تزيد إلى أقصى حد ممكن من توليد الوظائف المنتجة. وبذلك فإن التصميم الجيد لهذه البرامج وتنفيذها بشكل فاعل يساعد في بدء حفز وانتعاش اقتصادي واجتماعي واستعادة لسبل العيش المتضررة. حيث يعد توفير فرص العمل إحدى المكونات الأساسية اللازمة لنجاح التنمية الاقتصادية المستدامة في أي مجتمع والتي بدونها لا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي لأفراده.

ويمكن أن تشمل هذه البرامج:

- **برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة**

يهدف البرنامج إلى توسيع فرص سبل العيش أمام الأسر الفقيرة وبناء قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص. على أن يتم تحديد مستويات الفقر وكيفية علاجها، حيث أن الأفراد ممن هم تحت خط الفقر يحتاجون مساعدات تنموية على شكل تمويل أصغر نظراً لضعف مواردهم المالية والاجتماعية، بينما يحتاج ممن هم تحت خط الفقر المدقع لمساعدات تنموية على شكل منح تمكين اقتصادي في حال قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية بشكل جزئي، أو تقديم الحماية الاجتماعية في الحالات الصعبة والشديدة للأفراد الذين لا يستطيعون تغطية احتياجاتهم الأساسية بشكل دائم.

ومن الجوانب الهامة التي يجب إيلاؤها اهتماماً في إطار توفير الأمن الاقتصادي تقديم قروض متناهية الصغر للعمال الفقراء وتأهيلهم مهنياً، والعمل على زيادة فرص الحصول على مورد دخل ثابت عبر تأمين مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية واستثمار الموارد والمساعدات المتاحة وتحسين الوضع الزراعي والإنتاج الحيواني وصحة الماشية بما يساهم بشكل مباشر بتعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة وزيادة قدرتها على تأمين المتطلبات الأساسية والحد من الفقر. وغالباً تكون برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة على شكل استجابات عاجلة هدفها توليد دخل للأسر الفقيرة يضمن لها عيشاً كريماً.

- **برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة**

تعد النساء من الفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً بالأزمة الحالية في المناطق المحررة، لذا لا بد من أن يكون لهن الأولوية في الاستهداف عن غيرهن من الفئات الأخرى ببرامج سبل العيش وتعزيز الصمود الاقتصادي بعد الزيادة المتصاعدة لفئة النساء المعيلات للأسرة والنفاذ المحدود لمصادر الدخل بسبب المعايير الأخلاقية لعمل المرأة في غالبية المناطق المحررة [54].

أدت الأزمة إلى وجود أعداد كبيرة من الأسر التي تعولها النساء بعد تجنيد الرجال أو أسرهم أو نزوحهم أو استشهادهم أو عجزهم الكامل عن العمل بسبب الإصابة [55]، وفي ظل ذلك، أصبح يتعين على النساء تحمل مسؤولية أكبر عن أبنائهن وأقاربهن المسنين، بل في كثير من الأحيان عن مجتمعهن المحلي الأوسع نطاقاً. ونتيجة لذلك أخذت المرأة تتولى مسؤولية كسب العيش، مما يدعو إلى تصميم برامج سبل عيش مرتكزة على الأسرة تتلاءم وطبيعة عمل المرأة وتهدف بشكل أساس إلى توليد الدخل للأسرة التي تعيلها مما يؤدي إلى تمكينها من مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. وترتكز هذه البرامج بشكل أساس على توسيع فرصها الاقتصادية المتاحة ومساعدتها في الولوج إلى سوق العمل من خلال مجموعة من التدابير تشمل بناء المهارات والمعارف والقدرات الإنتاجية لها عبر التدريب المهني بحيث تؤدي هذه التدابير إلى استدامة سبل العيش. وبهذا يمكن تجاوز فكرة أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو تزويدها بالموارد المادية فقط، بل إنه يتمثل بمنحها الاستطاعة والمساعدة الكافية من خلال مجموعة متكاملة ومتنوعة من البرامج والقوانين والخطط والسياسات التي تراعي المسؤوليات الأسرية للمرأة وتمكنها من تنمية وتطوير مهاراتها، من أجل ضمان وصولها إلى موارد سبل العيش وحصولها على أجر جيد وعمل مستقر، مما يسهم في تعزيز ثقتها بنفسها بكونها قادرة على تحسين مستواها الاقتصادي ومساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مجتمعها [56].

- **برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر**

ينظر إلى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها إحدى أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم الصناعية والنامية على حد سواء. فهي تعد متنفساً لمن يعانون أوضاعاً اقتصادية صعبة وقاسية، كونها لا تحتاج إلى رأسمال كبير وتعد مصدر رزق لأصحابها.

وتأتي أهمية هذه المشروعات في المناطق المحررة من الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه في إرساء الأمن الاقتصادي للسكان في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجههم. حيث يلعب الاستهداف الفعال للسكان في مشروعات كسب العيش الصغيرة ومتناهية الصغر محلية الطابع التي تفيد الفئات الضعيفة والفقيرة في

[54] **Resilience building in response to the Syria crisis**, United Nations Development Programme, 2015.

[55] بالرغم من غياب الإحصائيات الرسمية فإن عدد تلك الأسر يعد كبيراً نسبياً، ومن المتوقع أنه ارتفع بمعدلات كبيرة في أعقاب القتال العنيف المستمر منذ أكثر من أربع سنوات حيث يقدر عدد الأسر التي فقدت الأب المعيل لها أثناء الصراع بأكثر من 150 ألف أسرة خلال أعوام 2011-2014.

[56] بدون شك، فإن جهود إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية سوف لن يكون بالأمر السهل نظراً للنظرة التقليدية السائدة للمرأة والتي تتطلب القيام بعملية تحوير في السلوك وفي الاتجاهات من أجل إعمال التغييرات اللازمة للتمكين الاقتصادي للمرأة السورية في المناطق المحررة.

المجتمع، وتبني نشر مبادرات ريادة الأعمال الصغيرة وتأمين التمويل الصغير والمتناهي الصغر لتنمية ونشر هذه الأعمال والمشروعات إلى جانب بناء قدرات المجتمعات المحلية وتقديم الحلول لأصحاب هذه المشاريع دوراً هاماً في إيجاد مصادر الدخل والتقليل من نسب البطالة والفقر وتعزيز سبل العيش المستدامة من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي. كما أنها تسهم في تنشيط عجلة الاقتصاد المحلي من خلال إعادة إحياء الأسواق واستعادة القدرة الإنتاجية عن طريق الشراء من السوق المحلية.

ويمكن إدراج مجموعة من المشاريع المبتكرة لاستعادة سبل العيش وتوليد الدخل[57]، من بينها مشروع غسيل الزجاج من خلال توزيع أدوات ومستلزمات التنظيف على مجموعة من الشباب الذين لا يملكون خبرات سابقة ويواجهون صعوبة في الحصول على العمل مما يمكنهم من توليد الدخل من خلال تقديم خدمات التنظيف للسيارات وواجهات المحلات. ومشروع حفظ المواد الغذائية لتوفير فرص عمل للفئات الهشة في المجتمع والتي تتضمن النساء المعيلات والأشخاص ذوي الإعاقة: حيث يمكن أن تقوم النسوة اللاتي يمتلكن خبرة تقليدية في حفظ الغذاء بنقل خبرتهن إلى عدد أكبر من النساء العاملات معهن. ثم بيع الطعام المنتج من هذا المشروع في السوق المحلية بأسعار معقولة. ويمكن للدخل المتولد عن هذا المشروع أن يضمن استمرارية هذا المشروع في المستقبل. وهناك مجموعة من المشاريع الأخرى مثل مشروع تربية النحل، ومشروع إنتاج الدواجن، ومشروع توزيع المواشي، ومشروع زراعة الفطر، ومشروع زراعة البيوت البلاستيكية، ومشروع إنشاء ورشة لإنتاج مكعبات الثلج لحفظ المواد الغذائية في ظل الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي، ومشروع تأسيس ورش لتصنيع البلوك الإسمنتي والنجارة والحدادة وأعمال الألمنيوم والتمديدات الكهربائية (وذلك لتسريع إصلاح ما تضرر من المنازل ومراكز الإيواء ودعم المهن التي تساعد على إعادة البناء)، وغيرها من المشاريع الابتكارية الأخرى المرتبطة بتمكين المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة. وتتنوع الطرق التي يتم بها دعم هذه المشاريع بين التزويد المباشر بمعدات ومواد لازمة للتشغيل إلى توفير فرص عمل طارئة.

- **برنامج التعليم والتدريب المهني**

من شأن المساعدة المعرفية للأفراد أن تكون على القدر ذاته من الأهمية التي يتسم بها الدعم المالي الثابت إن لم تتخطاه، حيث إن التصميم الناجح لدورات وبرامج تدريبية لتنمية مهارات وقدرات الأفراد مرتكزة على الكفاءة وموجهة للحصول على فرص العمل ومتناسبة مع السياق الاجتماعي واحتياجات سوق العمل المحلي، ستساهم بشكل فاعل في الحد من الفقر وضمان إدماج الجماعات المهمشة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. إلى جانب دورها الهام في إعادة تأهيل وترميم الاقتصاد المحلي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المحلية، وأساليب تمويل وتنمية مشروعات سبل العيش المستدامة الصغيرة ومتناهية الصغر.

[57] تم إيراد هذه المشاريع على سبيل المثال، وهناك العديد من مشاريع سبل العيش الأخرى المطبقة في العديد من المناطق المحررة.

إن برامج التعليم والتدريب المهني يجب أن تستهدف بشكل أساس تشغيل النساء والشباب وزيادة قدرتهم التشغيلية مثل برامج التدريب من أجل التشغيل المضمون، برنامج تمكين المرأة للحد من الفقر وغيرها من البرامج ذات الصلة التي تهدف إلى معالجة مشكلة البطالة في المناطق المحررة والتخفيف من تداعياتها السلبية.

3. وضع حلول تمكينية تضمن نجاح تطبيق برامج سبل العيش

يمكن ايراد مجموعة من الحلول التي يمكن أن تساهم في إنجاح تطبيق برامج سبل العيش في المناطق المحررة، ونظراً لتنوع الجهات المساهمة في تنفيذ هذه البرامج سيتم تصنيف هذه الحلول وفقاً لهذه الجهات كما يلي:

منظمات الإغاثة والتنمية المحلية

- وضع آليات تدخل محددة لبرامج سبل العيش وفقاً لاهتمامات كل منطقة ومواردها المتاحة ونطاق تدخلها الجغرافي والحاجة الفعلية.
- القيام بإيجاد شراكات فاعلة مع القطاع الخاص ورجال الأعمال داخل وخارج سورية للمساهمة في تنمية المشاريع الإنتاجية وبرامج سبل العيش عن طريق تأسيس صناديق ائتمانية تدعم تنفيذها في المناطق المحررة ذات الاستقرار النسبي.
- زيادة التنسيق والتعاون بين هذه المنظمات وتطوير قاعدة بيانات مشتركة بينها لزيادة فاعلية الأنشطة والبرامج المتعلقة بسبل العيش المنفذة داخل المناطق المحررة.
- تنفيذ برامج سبل العيش كثيفة العمالة labor-intensive لضمان تحفيز أسرع للانتعاش المحلي وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والمجتمعية.
- تطبيق سياسات تدعم سبل العيش الموجودة وتزيد من استقرارها وتسهم في توسيعها بما يزيد من فرص السكان للبقاء على قيد الحياة ويقلل إلى حد بعيد من الاعتماد الكامل على المساعدات الإغاثية والإنعاشية.
- بذل الجهود للحصول على مصادر دخل متنوعة من مشاريع أو استثمارات تعود بالنفع على المجتمع من جهة وبعائدات مالية على هذه المنظمات من جهة أخرى مما يمنحها القدرة على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاستقلالية في قراراتها عن المانحين.
- عدم فرض مشاريع صغيرة لا تتوافق مع استراتيجيات سبل العيش المحلية والتي من المحتمل أن يكون مصيرها الفشل.
- الفصل بين نشاطي الإغاثة والتنمية بحيث تختص بعض المنظمات بالنشاط الإغاثي وبعضها الآخر بالنشاط التنموي، مما يساهم في زيادة فاعلية هذه المنظمات.
- التركيز على برامج التشغيل السريع ذات الطبيعة المؤقتة التي تستهدف بشكل خاص فئات الشباب المعرضين للخطر والعائدين والنازحين والمقاتلين السابقين. والتي يمكن أن تعزز الأمن والاستقرار داخل المناطق المحررة بعد انتهاء الحرب.

- تطوير آليات الاقتصاد المنزلي عبر مشاركة ربات المنازل وتشجيعهن على خلق فرص عمل تساعدهن في توفير موارد مالية تدعم أسرهن اقتصادياً واجتماعياً وتخفف الأعباء الاقتصادية الناجمة عن الأوضاع الراهنة.
- إيلاء اهتمام خاص بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من خلال تقديم التدريب المهني وتوزيع الأدوات والعدة اللازمة لهم بغية إشراكهم في أنشطة مدرة للدخل، مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي.

الحكومة المؤقتة

- تحديد إجراءات على المدى القصير والمتوسط واطويل الأجل لتلبية الاحتياجات المحددة المرتبطة بسبل العيش للمجموعات الرئيسية المتضررة من الأزمة. ويستلزم ذلك تنفيذ هذه الإجراءات بشكل مترابط يدعم بعضها البعض الآخر على جميع المستويات.
- العمل على تأسيس قاعدة بيانات وزيادة سبل النفاذ إليها من قبل جميع الجهات ذات الصلة، بهدف المساعدة على تأمين فرص العمل حال توفرها للحد من تفاقم مشكلة البطالة.
- تطبيق برنامج التدريب للتشغيل المضمون لتشغيل المتعطلين عن العمل.
- العمل على تأسيس جهات للمحاسبة ومراقبة حملات الإغاثة والتنمية تابعة لوزارات الحكومة المعنية بهذه الأنشطة.
- تسجيل المؤسسات الإغاثية والتنموية لدى جهة متخصصة لدى الحكومة المؤقتة لكي يتم توزيع الدعم المقدم من الجهات الدولية على جميع مناطق القطر.
- إرساء دعائم أنظمة حماية اجتماعية للأفراد من خلال مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف وتعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرضهم للمخاطر ويعزز من قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة.
- تعزيز القدرات التنفيذية للمجالس المحلية في مجال إدارة وتخطيط تنمية مشاريع سبل العيش في المناطق المحررة.

المجالس المحلية

- تأطير العلاقة مع الجهات المانحة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي للمناطق التي تديرها المجالس من خلال:

- حصر تعامل الجهات المانحة مع المجالس المحلية في تنفيذ أي عمليات تدخل إغاثية أو تنموية باعتبارها أطراً إدارية شرعية ممثلة لمصالح السكان المحليين؛
- دعم المشاريع التنموية (تمويل، استشارات، مواد فنية، تدريب) كأولوية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي في المناطق التي تديرها المجالس وفق سلم أولوياتها؛

- اعتماد آليات لوجستية فعالة ومناسبة وذات موثوقية، لإيصال الدعم المالي للمشاريع التنموية بما يقلل من نسب الهدر والفساد؛
- تحقيق حد أدنى من التواصل بين المانحين ومشغلي المشاريع الذين يتم دعمهم من قبل المانحين، بهدف تحفيزهم لدعم مشاريع أخرى، وتعزيز ثقتهم بالجهات المستفيدة؛
- عدم اقتصار جهد الجهات المانحة على دعم المشاريع، بل مساهمتها في التسويق لمنتجاتها وفتح الباب أمام الجهات المانحة للمشاركة في بعض مراحل المشاريع طالما كان ذلك ممكناً؛
- إعادة النظر في مفهوم الدعم الاجتماعي وربطه بالعمل المنتج.

- إجراء مسوحات أو استطلاعات وإعداد تقارير عن سبل العيش، لوضع تصور أولي عن كيفية تصميم البرامج الملائمة لسبل العيش وفقاً للمناطق وإمكانيات السكان القاطنين.

- تشكيل حواضن لمشاريع التنمية المحلية ضمن المكتب الاقتصادي للمجالس تقوم بما يلي:

- إجراء دراسات جدوى اقتصادية وتوفير الإحصائيات والبيانات والتشريعات اللازمة لتأسيس مشروع؛
- توفير المستلزمات الأساسية لمشاريع التنمية (التمويل، الدعم الفني، الخبراء، المعدات الفنية...)؛
- متابعة المشاريع التنموية ومعالجة أي مشاكل قد تواجهها؛
- التنسيق مع الهيئات المحلية المدنية والعسكرية لحماية المشاريع؛

- تطوير القدرات المالية والإدارية للمجالس عبر تعزيز مواردها المالية الذاتية وحسن إدارتها، وتأهيل وتطوير كوادرها عبر برامج تدريبية تخصصية، مما يساعدها في إقامة مشاريع تنموية مستدامة.

- إقامة مشاريع تنموية مشتركة تديرها المجالس على مستوى المنطقة أو الناحية أو المحافظة أو بين المحافظات من خلال تشكيل اتحادات للمجالس المحلية، بما يسهم في حشد الموارد وخفض الكلف وزيادة التعاون بين المجالس وتحقيق التكامل الاقتصادي بين المناطق التي تديرها. مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على الأجل الطويل.

- قيام المكاتب الإعلامية للمجالس المحلية بحملات توعوية تهدف إلى نشر ثقافة المشاريع التنموية الصغيرة ومتناهية الصغر، والتأكيد على قيمة العمل المنتج وتجاوز ثقافة الاتكالية التي ترسخت بفعل أنماط الدعم الإنساني المتبعة.

- تعزيز التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية خصوصاً في مجال بناء قدرات السكان المحليين من خلال إقامة دورات تأهيل في عدة مجالات على أن يتم ذلك بناء على تقييم الاحتياجات.

منظمات الإغاثة والتنمية الدولية

- الانتقال من مدخل الإغاثة قصيرة الأجل وتدابير إعادة التأهيل إلى مدخل المساعدة العاجلة الموجهة بالتنمية، والبدء بتنفيذ هذا المدخل في الوقت الحاضر بدلاً من الانتظار حتى انتهاء الحرب.
- تنويع وتوسيع نطاق الدعم المقدم لمنظمات الإغاثة والتنمية على المستوى المحلي في المناطق الحضرية والريفية، بحيث يتم التركيز على تطوير قدرة هذه المنظمات وزيادة تمكينها في تنفيذ برامج فاعلة لسبل العيش.
- مساعدة منظمات الإغاثة والتنمية المحلية على بناء قدرات الأفراد في المناطق المحررة من خلال برامج تدريبية متخصصة للعاملين في هذه المنظمات.
- تأسيس صندوق مالي تعاوني لتقديم التمويل الصغير ومتناهي الصغر لتأسيس وتطوير مشروعات سبل العيش بالتعاون مع المجالس المحلية ومنظمات الإغاثة والتنمية المحلية.
- العمل على وضع آليات لاستدامة برامج ومشاريع سبل العيش وضمان نموها، مع ضرورة التوسع في إنماء مشاريع وبرامج جديدة وتطوير ما هو قائم منها في جميع المناطق المحررة.

أفراد المجتمع المحلي

- ضرورة الاعتماد على الجهد الذاتي في سبيل تأمين مصادر الرزق، والتعاون في دعم مشاريع سبل العيش مما يساهم في توطينها لدى الأسر.
- تبني ثقافة العمل والإنتاج بدلاً من العيش على الإغاثة والمساعدات.
- اعتماد مبدأ التصنيع والشراء من السوق المحلية مما يضمن توليد الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع.
- التوجه إلى أشكال من الإنتاج البسيط في إطار المجموعات الأسرية وتحديداً في سياق الربط المباشر بين المنتج والمستهلك.

خاتمة

يوماً بعد آخر تزداد معاناة السوريين وتتفاقم مشكلاتهم المعيشية والاجتماعية في ضوء استمرار الأزمة الإنسانية وعدم ظهور بوادر لانفراجها على المدى القريب. وبعد أن فقد الكثير منهم مصادر رزقهم وسبل عيشهم ليواجهوا مزيداً من التحديات التي أفرزها تنامي العنف وتصاعد حدته وسيادة اقتصادياته التي أحدثت تشوهاً كبيراً في سوق العمل وتمايزاً كبيراً في مستوى الدخل بين الأفراد وانتشار أعمال ووسائل كسب جديدة لاستمرار حياة الأفراد، وأدت كذلك إلى تلاشي العديد من سبل العيش التقليدية في عموم المناطق المحررة، مما أسهم في التزايد المضطرد لنسبة انتشار الفقر لدى شرائح واسعة من السكان وارتفاع معدلات البطالة بشكل حاد وتزايد الاعتماد على المساعدات الإغاثية بشكل كبير فاق قدرة العديد من المنظمات الإغاثية المحلية والدولية.

لم يكن حجم ونوعية استجابة الفاعلين الأساسين في قطاع سبل العيش والإنعاش المبكر بحجم المعاناة التي يعيشها السكان في تأمين سبل عيشهم وتأمين قوت يومهم. فمن جهة يعزى القصور الكبير في النهوض بمتطلبات هذا القطاع في جانب كبير منه إلى غياب الدور الفاعل للمجالس المحلية ومنظمات الإغاثة والتنمية المحلية التي ينقصها التمويل اللازم والبرامج المناسبة والكوادر المؤهلة لتنفيذ المشاريع المرتبطة بهذا القطاع، ومن جهة أخرى لم تلعب منظمات الإغاثة والتنمية الدولية الدور المأمول منها في هذا القطاع لأسباب ترتبط بنقص التمويل وعدم وجود شركاء محليين فاعلين لتنفيذ برامجها إلى جانب تردد الكثير منها في تنفيذ هذه البرامج بشكل مباشر داخل المناطق المحررة لعوامل ترتبط بأجندتها السياسية وعدم توفر الضمانات الأمنية لكوادرها وغيرها من العوامل الأخرى.

يبدو من الأهمية بمكان في ضوء الواقع المعيشي الصعب الذي يكابده السكان تبني نهج جديد لتعزيز قدرتهم على الصمود الاقتصادي واستيعاب الصدمات الحالية والمستقبلية والتكيف معها والتعافي من آثارها على نحو متدرج. ويعتمد هذا النهج بشكل أساس على بناء استراتيجية لتنمية سبل العيش من خلال مجموعة من برامج عمل ومشاريع تسهم بها جميع الأطراف ذات الصلة بقطاع سبل العيش والإنعاش المبكر تهدف بشكل أساس إلى القضاء على مواطن الضعف الاقتصادي لدى السكان في الأجل القصير وتدعيم قدرتهم على امتصاص الصدمات الناجمة عن تدهور سبل العيش وفقدانها في الأجل الطويل.

لذا لا بد أن يكون التركيز منصباً على التوجه بشكل مستقبلي إلى بناء سبل العيش المستدامة، وتدعيم قدرة السكان في تحمل الآثار الناجمة عن هذه الأزمة والتداعيات المرتبطة بها والتعافي من آثارها. ويجب أن تمنح الأولوية والتركيز للفئات الضعيفة والهشة من السكان مثل فقراء الريف والحضر والأسر التي تعولها امرأة وأصحاب الإعاقات، من خلال التركيز على الأنشطة المدرة للدخل ومشاريع تطوير الأعمال التجارية وبرامج التدريب الفني والمهني ومبادرات محو الأمية وبرامج التدريب على المهارات الحياتية. حيث يعد التشغيل في ظروف الصراع وما بعد الصراع أمراً حيوياً للاستقرار على المدى القصير لإعادة الإدماج والنمو الاقتصادي والسلام المستدام على المدى الطويل.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

مسار التنمية والاقتصاد